الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم :الحقوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص القانون الاقتصادي

أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية و واقعه في الجزائر

من اعداد الطالب:
عامر حاج يحيى

تحت إشراف الأستاذ :
د. بن عيسى أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

د. طيطوس فتحي	جامعة سعيدة	رئيسا
د. بن عيسى أحمد	جامعة سعيدة	مشرفا و مقررا
د. عثماني عبد الرحمن	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا
د. هني عبد اللطيف	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية
2016/2015

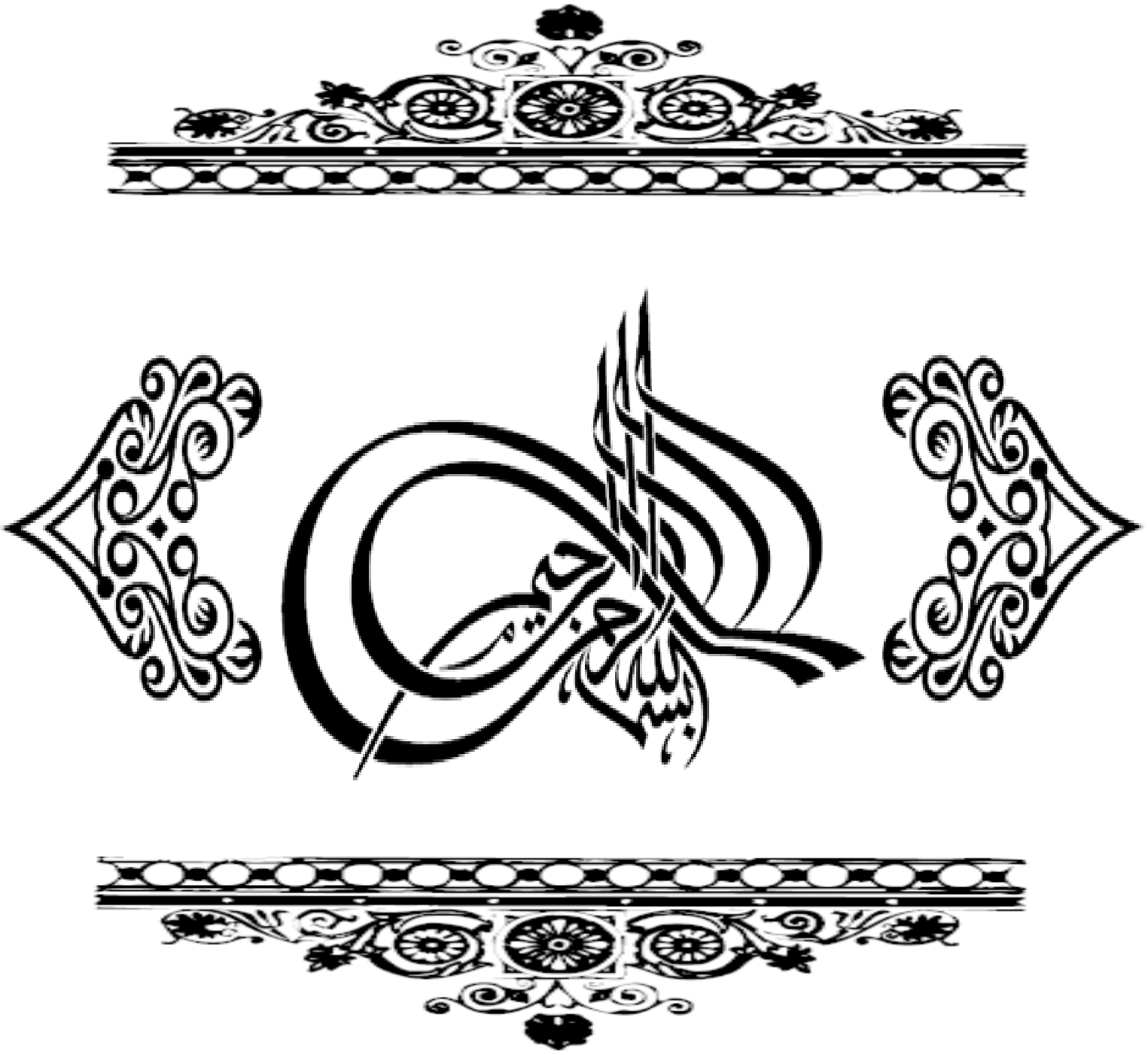
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم
صدق الله العظيم

كلمة شكـــــــــــــــر

الشكر لله شكرا يوافي نعمه ويذهب نقمه، شكرا كثيرا إلى يوم الدين على عونه لنا في إتمام هذا العمل، فلك الحمد كله ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلاة مشرفة لا ينقطع عدوها ولا ينقضي أمرها إلى يوم الدين وعلى أهله وصحبه الطيبين أما بعد:

أصدق عبارات الشكر وأعمق آيات الامتنان وأرضى صفات الاحترام والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف: د.بن عيسى أحمد الذي كان نعم الأستاذ والموجه والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

تحية شكر و الامتنان العرفان للأساتذة الأفاضل: حمادو و حمامي ،طيطوس ، عثماني ، خنفوسي ،بن أحمد، سعيدي ...الخ على كل ما قدموه لي من عون شكرا أساتذي.

شكر خاص لموظفي المكتبة الأفاضل مجبر وعتيق وعدادي على الدعم والمساعدة المقدمة من طرفهم.

وشكر إلى أصدقاء العمل خاصة: غوث ، بوطالب ،العوني وعولمي ، مويسى ورحيم ويونس....الخ.

تحية الشكر والامتنان والعرفان للذين بذلوا جهدهم ووقتهم من أجل تبليغ رسالة العلم، أساتذتنا الكرام كل باسمه من الذين علمونا رسم الحرف ونطقه إلى الذين أطرونا طلبة ولا نستثني منهم أحدا.

تحية إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة

.

عامر حاج يحي

الإهداء

سلام رقيق، كلام دقيق عبر نسائم الوجدان، سبحان من سبب الأسباب، فاتح الأبواب، مقرب الجنة لمن صلى وناب، والنار لمن عصى الكتاب، بسم خالق آدم وحواء أما بعد:

الحمد الذي وفقي لختم مشواري الدراسي بهذه الثمرة المتواضعة والتي كانت عصارة درب التعليم كله والتي أتنمى أن تكون في المستوى حتى تستحق أن أهديها في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منها.

إلى من ملكا أكبر حصة من قلبي، إلى من قال فيهما الرحمن:

"ووصينا الإنسان بوالديه"

إلى من كان عماد ظهري مثبت أقدامي وأساس مجدي وكرامتي، إلى من أطعمني من قطرات عرقه وزرعني بذرة في واقع أحلامه وغمرني بالحنان والدفء فيسر لي كل عسير،

إلى من رسمت تقاسيم وجهه في قلبي، إلى أغلى كلمة نطقت بها أعظم إنسان وضعه القدر لكون والدي سر نجاحي ومنهل قوتي "أبي الغالي الحبيب"،

إلى سر ابتسامتي، إلى التي كستني بدعائها وجعلتني من ثمرة حصادها، إلى التي يخفق لها قلبي باستمرار ضياء قلبي ونور بصري، فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها "أمي الغالية الحبيبة"،

إلى الأوراق التي تحيطني بظلال الحب والوفاء، وإلى المعادلة التي ترسم منحنى حياتي إلى أعز ما أملك في الجود إخوتي، إلى أعمدة المنزل أبنائي: بدر الدين ومحمد حسان ومدلل العائلة المتألق: عمر الفاروق، والى نصفي الثاني و أم أولادي .

إلى زملاء العمل، إلى من جعلني معهم الأقدار وعشت معهم أحلى أيامي،

إلى كل الأهل والأقارب إلى كل الذين أكن لهم مشاعر الحب والإخلاص،

إلى من كانوا نعم الأصدقاء، إلى من صنعوا معي أجمل الذكريات وإلى كل من كانت له بصمة في حياتي،

إلى من قضى زهرة شبابه في محراب العلم المقدس،

إلى كل من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي...

مقدمـــــــــــــة

مقدمـــــــــة

لقد شهدت الساحة الاقتصادية الدولية عدة تحولات خلال العقدين الأخيرين، تمثلت في تسارع ظاهرة العولمة في الاقتصاد العالمي، من خلال هيمنة المؤسسات العلمية (النقدية والمالية) على طرق تسيير المعاملات الدولية؛ الأمر الذي أدى إلى تحرير أسواق التمويل العالمية، وزيادة حركة التدفقات المالية بين الدول، وكذا ظهور الشركات متعددة الجنسيات؛ الأمر الذي حتم على جميع دول العالم على حد السواء العمل جاهدة على التفوق أو على السعي للانضمام إلى قاطرة العولمة.

في ظل هذه الظروف كان لزاما على جميع دول العالم، سواء متقدمة أو نامية القيام بعمليات تنمية شاملة لاقتصادها والحفاظ على الحد الأدنى لهذه الأخيرة، بزيادة حجم الاستثمارات الداخلية لتطوير بنيتها التحتية، وانفتاحها الاقتصادي على العالم.

وبالنظر إلى عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الدول، وانخفاض المصادر للدول النامية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، وجب على هذه الدول العثور على مصادر تمويل خارجية من أجل تحفيز عملية التنمية الاقتصادية، فاضطرت بذلك للجوء لسياسات الاقتراض من الخارج أو فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية على اختلاف أنواعها.

وقد كان للسياسات المتبعة قصد إنعاش الاقتصاد اثر سلبي على بعض الدول (الدول النامية)، حيث أن سياسة القروض الخارجية أثبتت عدم فاعليتها نظرا للنتائج المترتبة عنها، فغالبية هذه الدول صارت عاجزة عن تسديد أقساط هذه القروض، وأصبحت تطالب بالتخفيض من عبء هذه الديون أو من شروط تسديدها، وكذلك البديل الخاص بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية أثبتت فشله لما يحدثه من أزمات اقتصادية في الدول المضيفة عند خروج هذه الأموال بطريقة فجائية.

لذا نجد أن أغلبية دول العالم خاصة النامية منها تفضل بديل الاستثمارات الأجنبية لما لها من فوائد على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى مزايا أخرى مباشرة وغير مباشرة، وعليه

فقد زاد التنافس بين الدول النامية على جذب هذه الاستثمارات وتوفير المناخ المناسب لها، فالاستثمارات الأجنبية تبحث عن المواقع الأقل خطر وكذا العمل في ظروف ومعطيات مناسبة و قواعد وقوانين واضحة.

فبعد التطورات التي حدثت في نمط التمويل الدولي، منذ تفجر أزمة المديونية، قد دفعت صانعي السياسة الاقتصادية الجزائرية إلى إعادة التفكير في تدفقات الاستثمار الأجنبي كمصدر رئيسي للتمويل الأجنبي بدلا من تدفق المصادر الأخرى.

ويرجع تنامي حركة الاستثمار الأجنبي إلى الإقبال المتزايد من جانب العديد من البلدان النامية على تقليص الإجراءات الروتينية واتباع برامج الإصلاح الاقتصادي والخوصصة من جهة والتناقص الواضح في مصادر التمويل الخارجي التقليدية بالنسبة للكثير من الدول النامية، وخاصة تراجع حركة الإقراض الدولي على إثر تفجر أزمة الديون الخارجية عام 1982 وتناقص معدلات الادخار في معظم البلدان النامية من جهة أخرى. إن الامتيازات التي يوفرها الاستثمار الأجنبي لاندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي زاد من أهمية التمويل عن طريق الاستثمارات الأجنبية، فغالبا ما يكون مصحوبا بتدفق التكنولوجيا كما أنه يسهم في تنمية صادرات البلدان النامية إذ أن الشركات متعددة الجنسيات التي تعد المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية تمتلك شبكات عالمية للتسويق والتوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها إما مباشرة عن طريق قيامها بتصدير منتجات فروعها (المؤسسات المختلطة) إلى الخارج أو بطريق غير مباشرة من خلال انتشار تكنولوجياتها بين المؤسسات المحلية ورفعها لمستوى الكفاءة الإنتاجية لهذه الأخيرة مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى المحلي.

وقد اتسم نمط التدفقات المالية نحو الجزائر بتزايد رؤوس الأموال خلال العشرية الأخيرة، وكذا تحول هذه التدفقات من قروض تجارية إلى استثمارات أجنبية ، كما تبذل الجزائر جهود كبيرة لغرض جذب الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم العديد من الامتيازات كالتخفيف من القيود التي تعيق تدفق الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال، وإتباع سياسات اقتصادية مختلفة لخلق مناخ جاذب للاستثمار، إضافة إلى الحوافز السخية للمستثمرين الأجانب باعتبار أن استيراد رأس المال وسيلة هامة لزيادة تراكم رأس المال في بلد نامي ذي موارد محدودة بهدف تطوير الاقتصاد الوطني.

ومع ذلك فلا زال الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر محدودا ومحتشما ويعاني من عدة معوقات، مما يعني أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في السياسة الاستثمارية ومدى ملائمتها للتطورات العالمية المعاصرة في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد ظهور ما يعرف باسم المناطق الحرة للتجارة وكذا النظام العالمي قائم على حرية تنقل رؤوس المال والتجارة بين الدول، ولذلك تحتاج الجزائر إلى محاولة التأقلم ومسايرة هذه التغيرات السريعة من أجل إحداث تنمية اقتصادية داخلية شاملة.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم فإن إشكالية هذه الدراسة تتمثل في دراسة سياسة الاستثمارات الأجنبية وحوافزها التشريعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر وأثرها على الجانب المالي والبشري في ظل المتغيرات العالمية، وكذا دورها في تنويع مصادر الدخل الوطني بالاضافة الى المعوقات والافاق، وعليه يمكننا إدراج هذه الدراسة تحت إشكالية عامة كالتالي:

❖ **ما هو الاستثمار الأجنبي وحوافزه التشريعية في الجزائر؟**

وانطلاقا من الإشكالية العامة ستحاول دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي من خلال طرح بعض الأسئلة الفرعية المساعدة، وهي كما يلي:

- ماهية الاستثمار الأجنبي ؟
- ما هي الاطار التنظيمي والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وتتم الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

✓ الاستثمار الأجنبي وسيلة من وسائل التمويل.

✓ يعمل الاستثمار الأجنبي على تحسين كفاءة الأداء والمردود الاقتصادي كما يسمح بنقل التكنولوجيا وتوطين الخبرة.

✓ توفير مناخ استثماري ملائم أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية.

دوافع اختيار الموضوع:

كما يجب الإشارة إلى دوافع اختيار الموضوع والمتمثلة في معرفة مدى استفادة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية

إضافة إلى:

-كونه موضوع الساعة (بالنسبة للجزائر التي تعيش مرحلة تحول اقتصادي واتجاهها نحو اقتصاد السوق.

-تزيد اهتمام العديد من الدول على الاستثمار في الجزائر.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك من خلال

- دراسة الاطار التشريعي والمؤسساتي للاستثماري الاجنبي بالجزائر، ومدى قدرته على جلب الاستثمارات الأجنبية.
- معرفة حجم تدفق الاستثمارات نحو الداخل.
- الوقوف على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية بالجزائر ومعوقاته وآفاقه.

- دراسة الاستثمار الأجنبي بالجزائر وذلك بتقييم السياسة التشريعية والمؤسساتية والتنموية في الجزائر.

✓ **إطار زمني:** قد حددت فترة الدراسة والممتدة بين 2009/2000 ودراسة التطورات الحاصلة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

منهج الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

حيث استعملنا **المنهج الوصفي** في ما يخص الأجزاء المتعلقة بالمفاهيم كمفهوم الاستثمار الأجنبي، **والمنهج التحليلي** فيما تعلق بتطور حجم الاستثمارات في الجزائر وتحليل المعطيات والإحصائيات المأخوذة من المنشورات والتقارير المتعلقة بموضوع الدراسة.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى فصلين :

يتناول الفصل الأول مدخل نظري نعالج فيه الإطار النظري العام للاستثمار الأجنبي بحيث استهل بمفاهيم حول الاستثمار الاجنبي في المبحث الأول ليعقبه المبحث الثاني الحوافز التشريعية للاستثمار الأجنبي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

كما يتناول الفصل الثاني الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2009) ويستهل بمبحث أول بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي على الجانب المالي والبشري ليعقبه المبحث الثاني الذي نتناول فيه معوقات وآفاق الاستثماري الأجنبي في الجزائر.

وفي الأخير نختم البحث بجملة من التوصيات والاستنتاجات التي يمكن أن تكون مفيدة.

الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي وحوافزه التشريعية في الجزائر(2000-2009)

في العشريات الأخيرة لعب الاستثمار بمختلف أشكاله دورا هاما وملحوظ في بناء اقتصاديات الدول على المستوى الداخلي والخارجي، كما كان للاستثمار أيضا الدور الكبير في تطوير الأنظمة والعلاقات على الصعيد العالمي في إطار ما يعرف بالاستثمار الأجنبي، ولعلى من أبرز أشكاله حاليا والأكثر استعمال في العلاقات الدولية هو الاستثمار الأجنبي .

حيث أصبح الاستثمار الأجنبي يلقى اهتماما ملحوظا من طرف الاقتصاديين والحكومات وكذا المؤسسات الكبرى، نظرا لما يحققه من مزايا لمختلف الأطراف، فتأثيره على اقتصاديات الدولة المضيفة يظهر من خلال زيادة حجم التدفقات الاستثمارية والتي تعد إحدى مصادر التمويل الخارجي، وما يصاحبه من تغيرات على البيئة الاقتصادية العامة للدولة وانعكاسات ذلك على باقي المجالات، في المقابل يشكل الاستثمار الأجنبي إحدى وسائل الانفتاح والتوسع في النشاط بالنسبة للمؤسسات الكبرى، فقد أصبح لدينا اليوم ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات، والتي تبحث عن كل بيئة خصبة وملائمة لتوطين وتوسيع استثماراتها.

بهذا دخلت عديد الدول مجال التنافس على استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال محاولتها دراسة العوامل والمحددات التي تحكم انتقال هذه الاستثمارات وكذا لمعايير التي تجعل منها أماكن جاذبة للاستثمار، إضافة إلى تطوير منظومة الحوافز والامتيازات التي يمكن أن نقدمها.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي .

يعد الاستثمار المتغير الأهم في معادلة أي اقتصاد، كونه يؤثر مباشرة على عجلة التنمية الاقتصادية للدول، ويعتبر محركا أساسيا لعناصر الإنتاج وأداة حيوية في العلاقة التي تربط الأعوان الاقتصاديين بعضهم ببعض. إضافة إلى هذا نلاحظ كثرة التشريعات والقوانين المحلية والدولية التي تحكم الاستثمار وطرق تسييره، مما أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات في هذا المجال.

مع بداية الثمانينيات تزايد الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية خاصة منها، نتيجة لتراجع ظاهرة القروض بسبب تزايد المديونية الخارجية، واتجاه العديد من الدول نحو اقتصاديات السوق، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية فكان سببا كافيا لبلورة وتطوير قواعد الاستثمار الأجنبي.[1]

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي ،خصائصه وأهميته:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي:

تحتل الاستثمارات الأجنبية مكانة كبيرة وهامة في التحليل الاقتصادي الحديث وخاصة التحليل الرأسمالي وهذه بشأن الشركات متعددة الجنسيات، بحيث توصل المؤتمر الذي ضم اقتصاديين وكبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا في مارس 1921 على أن الاستثمارات الدولية أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الدولية، أما الشركات متعددة الجنسيات فهي المعبر الأساسي لهذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل،

وقبل هذا يجب معرفة خصائص هذه الاستثمارات، فمنها ما هو خاص بتصدير رأس المال أو التكنولوجيا ومنها ما يسمى بالاستثمارات في المحفظة، كما يؤكد دانينغ " أن الخاصية الفردية في حركة رأس المال " ترتكز في أنه غالبا ما يكون مالكا للخبرات والقدرات التي لا يمكن أن تجتاز الحدود المحلية بطريقة أخرى.[1]أما الاقتصادي الدولي الشهيركيندلبرجر "" فيقول بخصوص الاستثمار الأجنبي بصفة عامةبأنه "عبارة

1-سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر مذكرة ماستر تخصص : مالية جامعة تلمسان ،2010،ص16.

عن انتقال رأس المال، يرافقه إشراف مستمر من جانب المستثمر، ويثبت هذا قانونيا ففي بعض الأحيان وذلك تبعا للحصة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في أسهم منشآت الفرع الخارجي".

ثانيا: خصائص الاستثمار الاجنبي :

يتميز الاستثمار الاجنبي بالعديد من الخصائص نذكر منها [2]:

1-الاستثمار الاجنبي بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال أمثل لمايستعمله من موارد ، حيث لايقدم المستثمر الاحنبي على استثمار امواله وخيراته في الدول المتلقية الا بدراسة معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة .

2- يساهم الاستثمار الاجنبي في عمليات التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال الوفـــرات الاقتصادية والمنـــــــــــــــــــــافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده .

3-يعتبر الاستثمار الاجنبي كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا الى البلد المضيف ، اضافة الى أنه يدعم المبادلات التحارية الخارجية ، من خلال اتجاهه للاستثمار

في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ ، يتصف الاستثمار

الأجنبي بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو يتنقل الى الاماكن التي توفر له أعلى الارباح ، أين توجد التسهيلات والاعفاءات واليد العاملة الرخيصة .

4-يتميز الاستثمار الأجنبي عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي اصبحت شديدة المشروطية

2-ميرنوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، بدون سنة النشر، ص93.

1-الموسوعة الحرة :www.wikipédia.org

في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار ، بينما

لايوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه

5-يتجه الاستثار الى الدول المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخـــــــــــــاطر والتكاليف ، وبذلك فهو يتجه الى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي :

إن الوضع الراهن للاستثمارات الأجنبية في العالم يدل على وجود تنافس كبير بين الدول لاستقطاب أكبر تدفقات ممكنة من رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بسبب الوعي بأهمية هذه الاستثمارات على اقتصاديات الدول.

فالاستثمار الأجنبي ينظر إليه بأنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط. حيثمن المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، يساعد على عمليات التكييف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات. فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية. ويمكن تلخيص أهمية هذا النوع من الاستثمارات في النقاط التالية:[1]

1-إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس مال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

2-المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

1-الموسوعة الحرة :www.wikipédia.org

3رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم الارتفاع عوائد الملكية وهو ما دفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

4-انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

5-تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

6-القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للتأكد من نجاعة الاستثمار الأجنبي قبل ترسيخ قواعده في الدول المضيفة.

7-يعتبر الاستثمار الأجنبي كبديل للمديونية التي أثقلت كاهل البلدان النامية، فهو وسيلة لا تولد فوائد وأقساط واجبة الدفع ويجنب البلدان النامية الشروط الصعبة التي تلازم الحصول على القروض.[1]

وبالرغم من هذه المزايا للاستثمارات الأجنبية فإن لها بعض المساوئ منها أن هذا الاستثمار لا يلعب دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول المضيفة، فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيه ومع نسب توفر الإنتاج، ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف، كما تسهم الشركات الأجنبية بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل، وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة.

المطلب الثاني: الاطار التنظيمي والمؤسسات المتخصصة بالاستثمار الاجنبي وعلاقتها بالتنمية في الجزائر:

1-سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، مرجع سابق،ص20.

أولا: الاطار التنظيمي للاستثمار الاجنبي في الجزائر.

إن النتائج الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية إذا أحسن التعامل معه، أدت بالكثير منها إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكبر قدر من هذه الاستثمارات الأجنبية، ونظرا للنجاح الذي حققه الاستثمار الأجنبي في اختراق الأسواق الدولية، فإن الدول النامية تحاول استعماله كوسيلة لتحسين وضعها التنافسي وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى للبحث عن الاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، وسيتم تبيان مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على بعض العوامل الاقتصادية في الجزائر.

1. مرحلة الاقتصاد المخطط (1963-1989):

في هذه المرحلة كانت الجزائر دولة حديثة الاستقلال، وكان الاقتصاد الجزائري خاضعا للنظام الاشتراكي الذي كان يعارض الاستثمارات الأجنبية ويعتبرها نوعا من أنواع التبعية، ويجب الحذر منها ووضعها في إطار محدود ومحكم، لكن مع المشاكل التي كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها وانعدام الأموال المحلية، كان لزاما عليه فتح المجال للمستثمر الأجنبي وسن قوانين من شأنها إعطاء حوافز للاستثمارات الأجنبية، ولقد أصدرت الجزائر جملة من التشريعات في هذه الفترة نوضحها في الجدول التالي:

-فترة الستينات: وتميزت بإصدار القوانين التالية:

أ-قانون الاستثمارات الصادرة في 1963: لقد وجه هذا القانون لجلب رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا من أجل التنمية، وقد منح جملة من ضمانات بعضها عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب مثل:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية (المادة 3).
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية (المادة 5).
- ضمان ضد نزع الملكية فلا يكون هذا الأخير ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح متراكمة.

وبعضها خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:

يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة، أو التوسيع في المؤسسات القديمة التي يتضمن برنامجها الاستثماري مبلغ 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات، على أن ينجز هذا الاستثمار في قطاع يتسم

بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية، أو أن هذا الاستثمار يخلق 100 منصب عمل دائم للجزائريين.[1]

ونجد أن هذا القانون لم يطبق ميدانيا بسبب:

- تشكيك المستثمرين في مصداقية القانون.
- قيام الجزائر بتأميمات (1963-1964) الذي جعله غير مطابق للواقع.
- عدم المبادرة في دراسة الملفات المودعة، الأمر الذي بين عدم النية في تطبيقه.

ب- قانون الاستثمارات الصادر في 1966: بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به، وقد تضمن عدة مبادئ منها:

1/ إن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

يعني أن الدولة تحتكر الاستثمارات في القطاعات الحيوية والإستراتيجية بينما الرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي يستثمر في القطاعات الأخرى ولا يتم هذا بكل حرية إذا على الراغب في الاستثمارات يحصل على اعتماد مسبق من قانون السلطات الإدارية.

2/ منح امتيازات وضمانات للمستثمرين:[2]

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي 50000 دج تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من قبل الأمانة اللجنة الوطنية للاستثمار والخاصة بالمؤسسات المتوسطة.

1-عليوشقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص7.

2عبد الرحمان تومي:"دراساتاقتصادية:واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" العدد 08، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص108.-

- الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية تبعا لرأي اللجنة الوطنية للامتيازات.

أما فيما يخص الضمانات فتكون كذلك على أساس الاعتمادات وتكون كما يلي:

- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.
- تحويل الأموال والأرباح الصافية.
- الضمان ضد التأميم وفي حالة قرار التأميم يؤدي هذا إلى تعويض يتم خلال 9 أشهر يساوي تعويض القيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة.

إن قانون الاستثمارات لسنة 1966، لم يحفز على جلب الاستثمارات الأجنبية لكونه كان ينص على " إمكانية التأميم "، ومن جهة أخرى أن كل النزاعات التي يمكن أن تنشأ ما بين المتعاملين (المستثمرين) تخضع للتشريعات الجزائرية، وبالتالي إمكانية التحكيم الدولي كان أمر مفروغ منها.[1]

إضافة إلى هذه النصوص لم تنجح إلى حد كبير في جلب الاستثمارات الأجنبية و لم تصل إلى الغاية المسطرة لها، حيث أن معدل الاستثمار كان ضعيفا كون هذه السياسة كانت ذات طبيعة مركزية من جهة، ومن جهة أخرى الميدان العلمي شهد محدودية كبيرة نظرا لاتساع دائرة المشروطية وظروف البيروقراطية.

-فترة الثمانينات: وتم فيها إصدار القوانين التالية:

أ- قانون الاستثمارات الصادر سنة 1982:

تبنت الجزائر في هذا القانون شكل الاستثمار الأجنبي المتمثل في الشركات المختلطة، من أجل إفساح المجال للقطاع الخاص، ومن أهم ما تميز به هذا القانون ما يلي:[2]

- تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـــ 49%.
- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ شراء الملك المعني.

1- محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الحديثة، 2000، ص24.

2- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص100.

- الإعفاء من الضريبة الصناعية والتجارية لمدة 3 سنوات المالية الأولى، وبتخفيض قدره 50% للسنة المالية الرابعة، وبقدر 25% للسنة المالية الخامسة.
- تطبيق ضريبة محفظة على الأرباح الصناعية والتجارية بنسبة تقدر بـــ 20% التي يتم استثمارها من جديد، الإعفاء من كل ضريبة على الأجر الإضافي يستفيد منه الطرف الأجنبي، وهذا كمكافأة له على الجهود المبذولة، وما يبذله لنقل التكنولوجيا والمعارف.

إن هذا القانون فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية ولكن في إطار جد محدود و اعتبارها مكملة للقطاع العام، في هذا الإطار لم يسمح للاستثمارات الأجنبية بالاستثمار في الجزائر إلا في إطار "شركات مختلطة" بحيث أن الأغلبية في حصص الأسهم (51%) تعود للقطاع العمومي الجزائري، وهذا ما يعتبر نوع من التنفير للمستثمرين الأجانب.[1]

ب- قانون الاستثمارات الصادر سنة 1986:

جاء هذا القانون إثر حدوث أزمة البترول سنة 1986 ليتم قانون 11/82 ويدخل تغيرات في ميكانيزمات الاستثمارات الأجنبية ، خصوصا على مستوى قطاع المحروقات والذي يعد بحق الإطار القانوني لتدخل الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع حيث أرسى قواعد التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، وحقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط، ومكّن بذلك الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك) فقط شريطة ألا يتعدى الرأس المال الأجنبي 49%.

ج-قانون الاستثمار الأجنبي الصادر سنة 1988:

وقد جاء هذا القانون رقم (88-25) المؤرخ في 1988/07/12، جاء متوافقا مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.

1- الموسوعة الحرة: www.wikipédia.org

وقد نص هذا القانون على أن تصبح هذه الشركات في إطار استقلاليتها:

- غير خاضعة للوصايا الوزارية.
- غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، حيث أصبحت هذه الرقابة رقابة اقتصادية.

2/ مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق (من بداية 1990):

عرفت هذه المرحلة تغيرات نوعية وكمية في منظومة الاستثمار، تتماشى مع متطلبات الفترة لأجل الانفتاح الاقتصادي، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال:

- تطور قوانين الاستثمارات ابتداء من 1990.
- عقد الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار الدولية من سنة 1990.
- عقد الاتفاقيات المتعددة الأطراف الدولية ابتداء من 1990.

ولقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من القوانين يتم تبيانها كالآتي:

أ-قانون 90-10 (1990/04/14) المتعلق بالنقد والقرض:

جاء هذا القانون كتكريس لمبدأ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي ، تحت رقم 90-10 بتاريخ 1990/04/14 تم إصدار هذا القانون من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وهو في الواقع لا يخص الاستثمارات الأجنبية ولكن جاء متضمنا لنصوص مواد تضمنت الجانب الاستثماري.[1]

فلقد كرس قانون النقد والقرض بعض الأمور من بينها:

1-أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة.

1 - سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص101.

2-قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان أدخلا مقاييس التفرقة بتحديد نسبة رأسمال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51% و 49%) بموجب نظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

3-رخص هذا القانون للغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ويحدد النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني.

4-حرية الاستثمار في الجزائر باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو الهيئة التابعة لها إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص.

5-حرية تمويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين من تقديم الطلب.

6-تبسيط عملية قبول الاستثمار ويخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة، بحيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض و بعد شهرين يبدي المجلس رأيه بالمطابقة، وإن لو يبلغ المستثمر بالرأي خلال هذه المدة فإن طلبه يعتبر مرفوضا.[1]

مما سبق يمكن اعتبار قانون النقد والقرض بمثابة اللبنة الأولى لإحداثالقطيعة مع الممارسات السابقة التي كانت تعارض رأس المال الأجنبي، ويمثل بداية الانفتاح الاقتصادي على الرأسمال الأجنبي.

ب-قانون المحروقات في مجال النفط والغاز رقم 91-12 المؤرخ في 4-12-1991:

وتضمن تنظيم نشاطات التنقيب والاستكشاف والإنتاج ومختلف العمليات التجارية التي تخصه في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية.

ويعتبر هذا القانون مهم في نظر الشركات الأجنبية كونه يخص قطاع يمثل الشريان الأكبر للاقتصاد الجزائري، وهو خطوة تؤكد إلغاء التأميم، حيث سمح للشركات البترولية بالمساهمة في تنمية قطاع المحروقات.

1- عليوشقربوع كمال، المرجع السابق، ص06.

ج -قانون الاستثمار 12/93 المؤرخ في 05-10-1993:

حيث يعد قفزة نوعية في قضايا التعامل مع الاستثمار الأجنبي، فهو أول قانون يتضمن صراحة تشجيع وتنظيم وترقية الاستثمار الأجنبي ، وهو بذلك يعكس التوجه الحقيقي للجزائر نحو الانفتاح والتكيف مع التحولات العالمية، وإفساح المجال للمستثمرين الخواص (أجانب أو محليين) للمساهمة في التنمية.[1]

ومن بين ما يميز هذا المرسوم أنه جاء بقوانين جديدة ومتميزة، كما تضمن نظاما جديدا لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وذلك من خلال إنشاء وكالات الاستثمار التي تسهر على خدمة المستثمرين واعتماد نظام المناطق الحرة لجلب الاستثمارات الأجنبية، وتتمثل أهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم في:

- إلغاء القيود التي ميزت فترة 1982-1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط.
- استعمال كل المعلومات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة (المادة 49 منه).
- إزالة القيود القديمة بين الاستثمارات العمومية والخاصة وبين الوطنية والأجنبية.
- التخفيض من إطار تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية.[2]

د-قانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار 2001:

لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.

كما جاء القانون كتدعيم لقانون 1993 ليضفي أكثر مرونة على تشجيع الاستثمار بجميع أشكاله، ولهذا الغرض أنشأت عدة أجهزة لذلك منها: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات)، و (المجلس الوطني

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص.102

2- الموسوعة الحرة: www.wikipédia.org

للاستثمار)، إنشاء شباك وحيد على المستوى الجهوي، وكذا تخفيض آجال دراسة الملفات من 60 يوم سابقا إلى 30 يوم، وإمكانية اللجوء إلى الطعن الإداري والقضائي بدلا من الطعن الإداري سابقا.

إضافة إلى هذا فقد جاء القانون ببعض النقاط أهمها:

1-إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر 01-03 لا سيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات.[1]

2-مبدأ حرية الاستثمار ومراعاة التشريع والتنظيمات بالنشاطات المقننة.[2]

3-مبدأ عدم التميز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.[3]

4- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقيةالصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وأن هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.[4]

5-يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI لدى رئيس الحكومة وتكون تحت وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات[5]، ويتم تحديد صلاحياتها وسيرها وتنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارو تنظيمهاوسيرها.

6-بموجب الأمر 01-03 تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة ويكلف المجلس على الخصوص بما يلي:[6]

✓ يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

1- المادة 35 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار – جريدة رسمية – رقم 47.

2- المادة 2 من الأمر 01-03 ، نفس المرجع.

3- المادة 14 من الأمر 01-03، نفس المرجع.

4- المادة 30 من الأمر 01-03، نس المرجع.

5- المادة 6 من الأمر 01-03، نفس المرجع.

6- المادة 18و 19 من الأمر 01-03، المرجع السابق.

- ✓ يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.
- ✓ يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات يحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز.
- ✓ يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

1-إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص يوجه هذا الصندوق التمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار ويحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.[1]

ثانيا :المؤسسات المتخصصة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، إذ كان لابد من وضع نظام مؤسساتي يهدف إلى ترقية الاستثمار من خلال نظام متكامل.

أ- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة[2]، فهو يشكل الإطار الحكومي لصياغة ومناقشة السياسة الوطنية للاستثمار والتي من شأنها إدخال المزيد من الانسجام على قرارات السلطات العمومية في مجال تحقيق المزيد من الاستثمارات وإزالة العوائق التي تعترضه، استحدث هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر 01-03، ليوضع نظامه القانوني من خلال المرسوم التنفيذي 01-281، ويضطلع بالمهام التالية:

- صياغة إستراتيجية وأولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.

1- المادة 28 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ،المرجع السابق..

2- المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.

- المصادقة على المشاريع واتفاقيات الاستثمار.

ب-الوكالة **الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**:

على إثر الانتقادات الموجهة لوكالة ودعم الاستثمار APSI التي تأسست يوم 17-10-1993 حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في: 12 جمادى الأولى عام 1415، وعلى اعتبار أنها ذات طابع مركزي بيروقراطي لا تعتمد الشفافية في منحها الامتيازات وفي منهجية عملها، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1] وذلك بتاريخ 20 أوت 2002 وحدد تنظيمها المرسوم 01-282[2]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وضعت تحت رقابة المجلس الوطني للاستثمار، بحيث تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وقد فتحت لها فروعا في الداخل وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج، فهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي وتقوم بما يلي:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي يعتمدونها خلال مدة الإعفاء.
- تعنى المؤسسة بضم كل المؤسسات بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات يتم بطريقة غير منسقة وواضحة في السابق.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته ANDI يمول الامتيازات الملكية الخاصة و الاستثنائية، والتشريع الجديد يسمح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار.

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص.109.

2- المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن صلاحية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

ج -الشباك الموحد:

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، تم إنشاء الشباك الموحد ويتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار. يخضع التماس ، خدمات الشباك الموحد لإدارة المستثمرين بإنشاء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا

يكون ممثلوا الوزارات والهيئات في الشباك الموحد مؤهلين قانونا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في هذا

الشباك،كما توفر الوكالة في أجل أقصاه 60 يوما وبناء على تفويض من الإدارات المعنية الوثائق المطلوبة

قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار وطلب الامتياز.

جدول رقم :(01)الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات والخدمات المقدمة

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال، التوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه ملف لإيداع تصريحات منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري.
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي.
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز.
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار.	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار.
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء

		والتصريحات الأخرى حول البناء.
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب. إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل.
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة.
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء
المندوبية التنفيذية/ب	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف/اس

وبالإضافة إلى هذه الهياكل هناك أجهزة وهياكل أخرى لها علاقة بالاستثمار منها:[1]

- الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة إنجاز المشاريع.
- شبكات معلوماتية وطنية ودولية.
- صندوق لدعم الاستثمار.
- حافظة عقارية للمستثمر.
- مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب.
- إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية.
- **د/ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار**

(MDPPI): وتضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة[2].

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص111.

2- الخصخصة: "تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتمتلكها" تعريف صندوق النقد/د

- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

وبموجب هذه الهياكل والهيئات أصبح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا.

ثالثا: علاقة الاستثمار الاجنبي بالتنمية الاقتصادية في الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة عدة تطورات على الصعيد الاقتصادي العام، حيث شهدت المنظومة الاقتصادية الجزائرية العديد من التعديلات الكمية والنوعية، وهذا نظرا لسياسات الحكومة التي تسعى من خلالها إلى إصلاح التوازنات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، وتأهيل الاقتصاد الوطني للمرحلة الجديدة لأجل الانفتاح الاقتصادي، وهذه التطورات يمكن ملاحظتها من خلال العناصر التالية:

1/ معدل النمو الاقتصادي: بعد تطبيق جملة من البرامج التنموية، شهد معدل النمو الاقتصاد الوطني تغيرات ملموسة حيث كان في بداية التسعينات متدهورا كثيرا، وفي السنوات التالية رغم التحسن مقارنة مع سنوات التسعينات فإنه شهد اضطرابات نسبة النمو بين تزايده تارة وبين تراجعه تارة أخرى

2/ الأوضاع المالية والنقدية: عرفت الجزائر ارتفاعا في حجم المداخيل الواردة إليها، وهذا واضح من خلال الارتفاع المستمر في حجم الاحتياطات الرسمية حيث بلغت قيمة هذه الاحتياطات 147.200 مليون دولار سنة 2009، بعد أن كانت في سنة 2005 تقدر بـــ 56.180 مليون دولار، والبيان التالي يوضح تطور الاحتياطات الرسمية للجزائر من 2005 إلى 2009.

الشكل(01) تطور قيمة الاحتياطات الرسمية(2005-2009

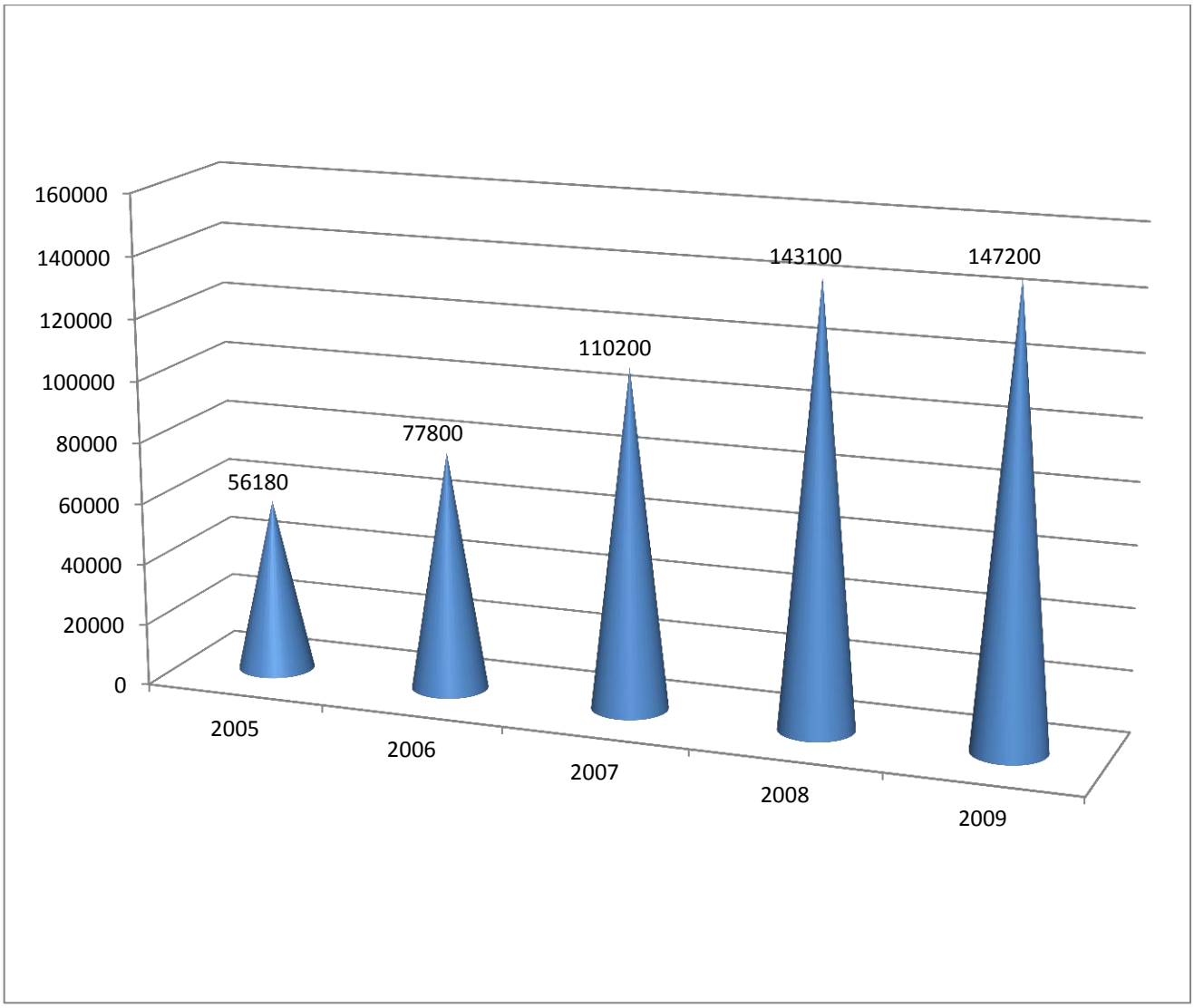

لكن من خلال الجدول نلاحظ أنه بالرغم من القيم الإيجابية للاحتياطات طول الفترة إلا أنه قد سجل تراجع في مقدار النمو، حيث بين سنتي 2007-2008 زادت قيمة الاحتياطات بمقدار 32900 مليون دولار، أما بين سنتي 2008-2009 كانت الزيادة بمقدار 4100 مليون دولار (من 143100 م.د إلى

147200 م.د)، وهذا راجع إلى تبعات الأزمة العالمية، حيث أن اغلب الدول ستلجأ إلى التقليل من الإنتاج مما يعني التقليل من بعض الصادرات كالنفط مثلا، مما قد يؤثر على صادرات الجزائر من النفط وبالتالي تراجع المداخيل.[1]

حيث أن الإيرادات العامة للدولة عرفت هي الأخرى زيادة محسوسة في الآونة الأخيرة، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 24016 مليون دولار سنة 2005 إلى 79158 مليون دولار سنة 2008، وفي سنة 2009 تراجعت لتصل إلى 45054 مليون دولار، مما انعكس على حجم الإنفاق العام بشكل إيجابي حيث هو الآخر عرف تطورا من 29798 مليون دولار سنة 2005 ووصل 66670 مليون دولار في 2008، وقدر سنة 2009 بـــ 59867 مليون دولار، متأثر بتبعات الأزمة العالمية على قطاع المحروقات الذي كما ذكرنا يشكل أهم مصادر المداخيل في الجزائر، والشكل التالي يبين تطور كل من الإيرادات والإنفاق العام للجزائر:

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات والإنفاق العام للجزائر 2005-2009

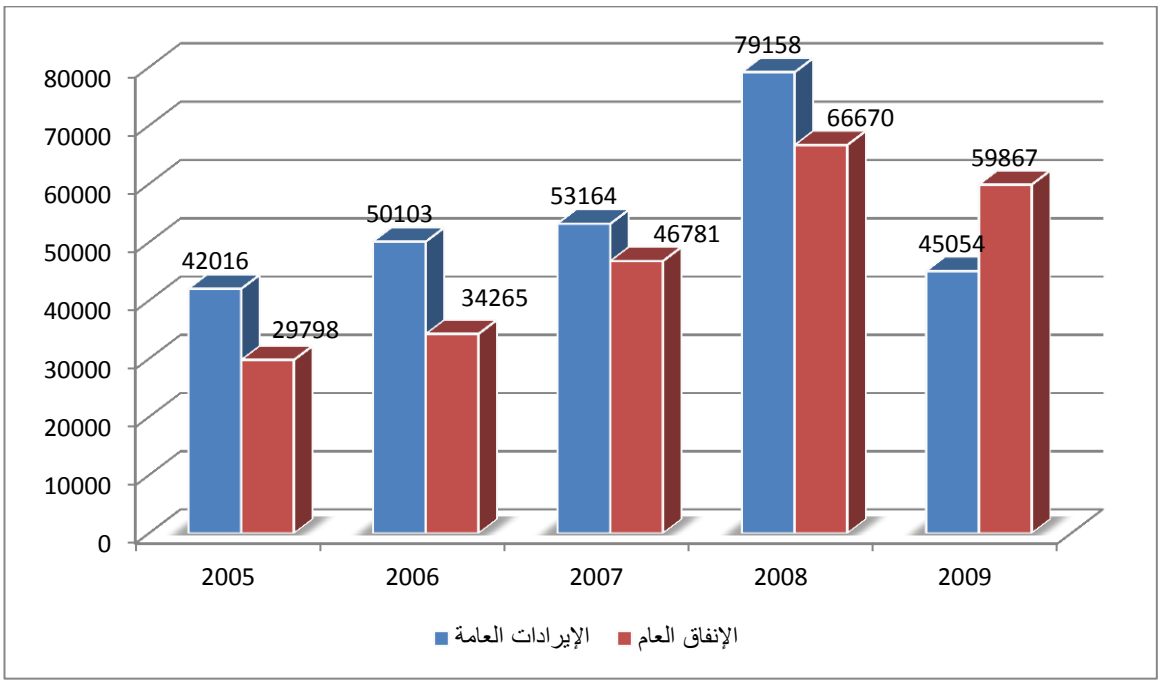

1- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المرجع السابق،ص.280.

3/ معدل التضخم: وفيما يخص الحالة النقدية، واصلت الدولة الجزائرية برامج الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك سياستها النقدية غير التوسعية للسيطرة على معدل التضخم، حيث عرف معدل التضخم عدة تطورات بمرور السنوات، حيث كان سنة 2000 يقدر بـــ 0.34%، ثم ارتفع إلى 3.56% سنة 2004 بعد سلسلة من التذبذبات، وفي سنة 2005 وصلت إلى 1.64%، وبعدها سجل سلسلة من الارتفاعات المستمرة ليصل لمستوى 5.74% سنة 2009، وهذا التذبذب يفسر بخلل التحكم في النظام النقدي الجزائري، إضافة إلى ضعف نظام تحديد الأسعار في الجزائر، فبحسب تقرير صادر عن الديوان الجزائري ارتفاع التضخم في الجزائر إلى 5.7 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 8.23 %، بينما 2054% للمنتجات الزراعية الطازجة وارتفاع أسعار الخدمات بنسبة 4.14%، هذا إضافة إلى مشاكل الشغل وإنتاجية العامل الجزائري.[1]

الشكل رقم (03): تطور معدل التضخم في الجزائر 2000-2009.

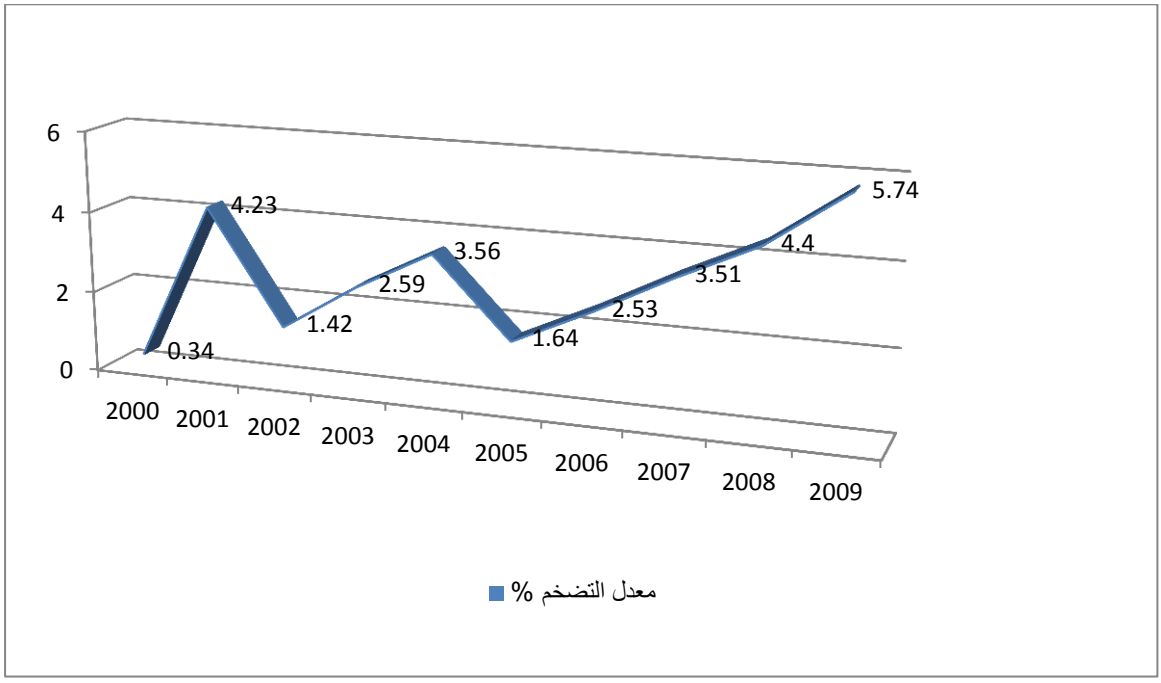

4/ سعر الصرف: أما سعر الصرف فقد سجل هو الآخر بعض التذبذبات الطفيفة بين سنتي 2000-2009 فلقد كان سنة 2000 في مستوى 75.28 دج للدولار الواحد، وانخفض سنة 2005 إلى

1- الموسوعة الحرة www.wikipédia.org

73.36 دج/دولار، وفي سنة 2009 وصل إلى 72.64 دج/دولار، وهذا يفسر بتغير قيمة الدينار إضافة إلى السياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تحرير سعر الصرف، والشكل التالي يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر.[1]

الشكل رقم (04): تطور سعر الصرف في الجزائر 2000-2009

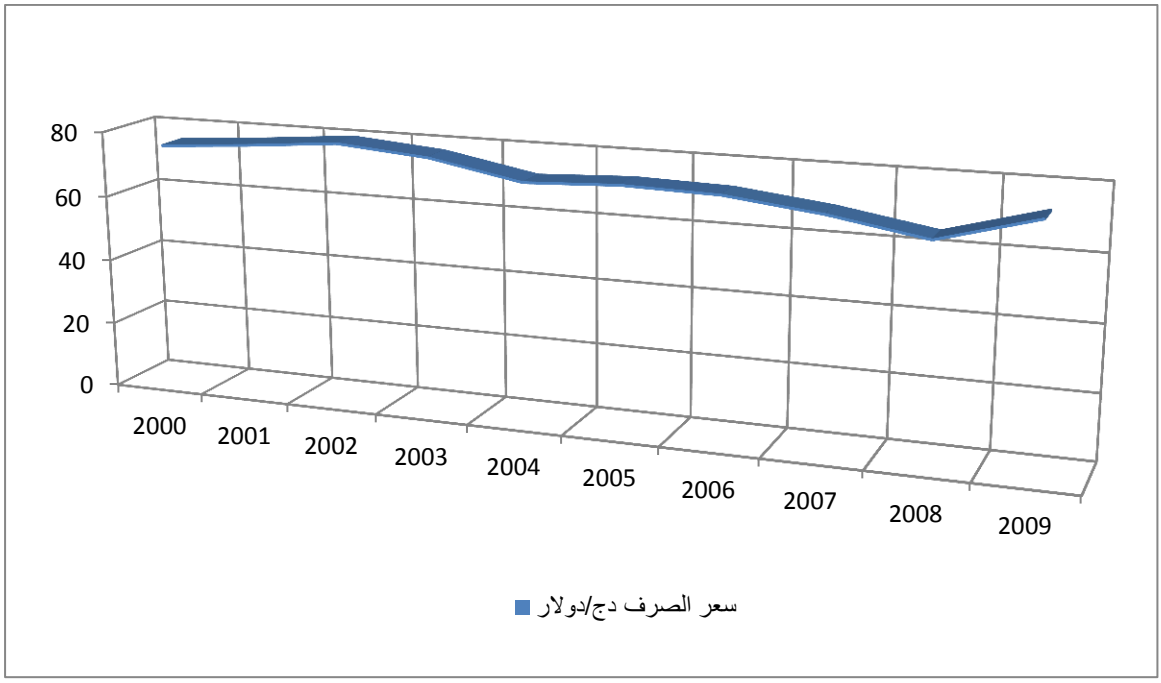

5/ التجارة الخارجية: فيما يخص المبادلات الخارجية الجزائرية، فقد عرفت كل من قيم الصادرات والواردات الجزائرية تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة رغم أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة

2- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص.107

الدولية، فالصادرات الجزائرية تطورت من 21718 مليون دولار سنة 2000، لتصل إلى 45446 مليون دولار سنة 2009 وهذا رغم أنها انخفضت عما كانت عليه في 2008 (79193 مليون دولار)، أما الواردات فهي الأخرى شهدت نوعا من الزيادة حيث انتقلت من 9174 مليون دولار (2000) إلى 39103 مليون دولار سنة 2009، والشكل البياني التالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية.[1]

الشكل رقم (05): تطور الصادرات والواردات في الجزائر 2000-2009.[2]

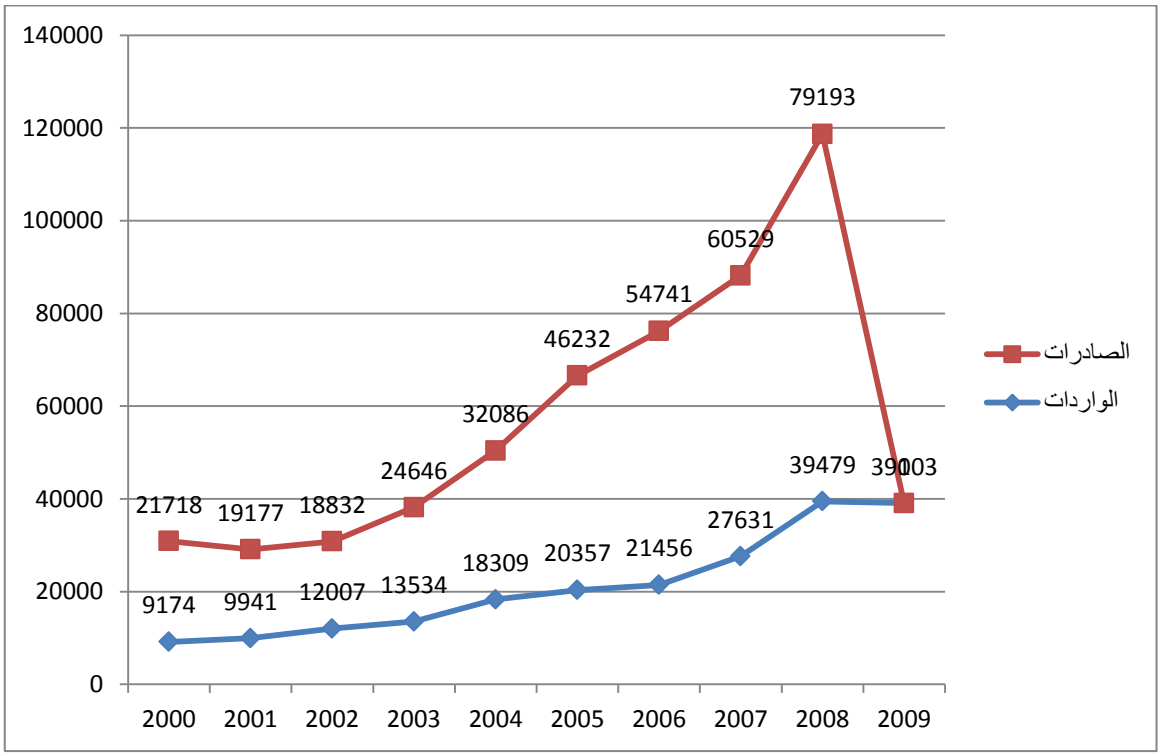

يمكن إرجاع هذا التطور في الصادرات والواردات الجزائرية إلى العمل الذي تقوم به الجهات الوصية على إعادة التوازن الداخلي والخارجي وبعث النشاط الاقتصادي على أسس من الكفاءة والفاعلية، بالإضافة إلى

1- الموسوعة الحرة: www.wikipédia.org

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص108.

الاعتماد على جملة من المزايا والحوافز التي ساهمت في تشجيع الاستثمار وزيادة استقطاب رأس المال الوطني والأجنبي.[1]

المبحث الثاني:الحوافز التشريعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر (2000-2009).

المطلب الأول: الامتيازات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمارات من إعفاء وتخفيض جبائي وفقا لموضع وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تمت برمجة نظامين خاصين بالمزايا:[2]

- **نظام عام:** والذي يقوم على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله[3]،ويطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها.

2- الموسوعة الحرة: www.wikipédia.org

3-CNI، منشورات المجلس الوطني للاستثمار، 2010.

1-أ.د/بوهزة محمد، أ/ بن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة "حالة الجزائر"، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة: بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 08/07 أفريل 2008، الجزء الأول، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، 2008، ص313.

- **نظام استثنائي (خاص)**: ويخص الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في إطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، كالأنشطة غير الملوثة للبيئة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي[1]، ويطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها وتلك التي تمثل فائدة خاصة للدولة.

1/ أهم المزايا التي يمنحها النظام العام:

أ- المزايا الخاصة بتنفيذ المشروع:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة أو المنتقاة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب- المزايا الخاصة بالاستغلال ولمدة ثلاث (3) سنوات بعد معاينة دخول المشروع فترة النشاط من قبل المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

2/ أهم المزايا التي يمنحها النظام الاستثنائي:[2]

تمنح المزايا للمناطق التي يقتضي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

أ- مزايا خاصة بإنجاز المشروع:

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.

2-أ.د/ بوهزة محمد، أ/ بن سديرة عمر، نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- منشورات المجلس الوطني للاستثمار، 2010.

- تطبيق رسم التسجيل بمعدل مخفض بنسبة 2% فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- تكفل جزئي أو كلي من قبل الدولة بعد تقييم الوكالة بالنفقات فيما يخص أشغال البنى التحتية اللازمة لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة في السوق المحلية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع المستوردة غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- المزايا الخاصة بالاستغلال:

بعد معاينة المشروع في فترة استغلال المشروع من قبل المصالح الجبائية بطلب المستثمر، يستفيد مشروع الاستثمار من:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات.

يمكن للمزايا التي من شأنها أن تُمنح للاستثمارات أن تشمل كل أو جزء من المزايا التالية:

1- مزايا خاصة بإنجاز المشروع لمدة قصوى تقدر بخمس (5) سنوات:

- الإعفاء من الرسوم والضرائب واقتطاعات أخرى ذات طابع مالي المفروضة على الاقتناءات التيتمت عن طريق الاستيراد وفي السوق المحلية للسلع والخدمات اللازمة لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من رسوم التسجيل الخاص بنقل الملكيات العقارية الموجهة للإنتاج والإشهار القانوني.
- الإعفاء من رسوم التسجيل الخاص بالعقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية الموجهة للإنتاج.

2- مزايا خاصة باستغلال المشروع لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من معاينة بداية فترة الاستغلال من قبل المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

علاوة عن المزايا المذكورة أعلاه، يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار مزايا إضافية وفقا للتشريع المعمول به.

كما يجري التفكير في وضع نظام خاص بالاستثمار في المناطق الحرة الجاري إقامتها بكل من جيجل في الشرق و الجزائر العاصمة في الوسط.[1]

المطلب الثاني: الضمانات القانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر:

زيادة عن الحوافز المقدمة فإن المستثمر الأجنبي يتمتع بجملة من الضمانات التي تم إقرارها في إطار الاتفاقيات المبرمة على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف وذلك بموجب انضمام الجزائر للوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار وإلى اتفاقية واشنطن المتعلقة بتطبيق قرارات التحكيم الدولي والاتفاقية المغاربية والعربية لضمان الاستثمار، والاتفاقيات الأخرى المبرمة لحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والجهوية التي للدولة فيها حصة من رأس المال وبالتالي فإن مثل هذه المؤسسات

لها دور لضمان وترقية الاستثمارات في الدول الأعضاء ومن خلال كل هذه المعاهدات الدولية والجهوية أصبحت الجزائر تقدم جملة من الضمانات تتعلق بـــ:[2]

- حرية تحويل أرباح المستثمرين غير المقيمين في آجال 60 يوم بعد إيداع طلب التحويل.

1-أ.د/ بوهزة محمد، أ/ بن سديرة عمر، المرجع السابق، ص313

1- أ.عبد الرحمان تومي، المرجع السابق، ص132.

- عدم التأميم وعدم اللجوء إلى المصادرة الإدارية.
- اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة خلاف مع الحكومة أو مع مؤسساتها.
- استقرار الإطار القانوني الذي يؤمن الحصول على الضمانات والمزايا المتفق عليها مع المستثمر المحلي أو الأجنبي خاصة.
- مبدأ إلغاء التمييز بين المستثمرين محليين كانوا أم أجانب، أي المعاملة بالمثل بين المستثمر المحلي والأجنبي فيما يخص الحقوق والالتزامات التي تتصل بالاستثمار. كما يمكن إيجازها في النقاط الثلاث التالية:[1]

1/ ضمانات مادية: تتمثل في ضمانات تتعلق بحرية تحويل رأس المال وعوائده، وضمانات التعويض عن الأضرار التي تلحق بالاستثمارات جراء الخسارة الناتجة عن تغير سعر الصرف.

2/ ضمانات قانونية: تتمثل في التعويض عن التأميم، وذلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب موضوعي مقنع، حيث يدفع تعويض عاجل وفعلي خلال مدة معقولة.

3/ ضمانات قضائية: تتمثل في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.

إن مثل هذه الضمانات سوف تعمل بدون شك على خلق جو من الثقة لدى الشريك الأجنبي، وبالتالي الواجب يقتضي على الجزائر تفعيل مثل هذه الضمانات على أرض الواقع.

في هذا الفصل تم إلقاء نظرة بسيطة على الاستثمار الأجنبي كونه أحد أهم ركائز الاقتصاد المعاصر، ، فاستهّل أولا بنظرة عامة ودراسة أهم الجوانب المتعلقة به بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بين الاستثمار الاجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر

ومما سبق يمكن استخلاص أن الاستثمار هو الركيزة الأساسية لأي تنمية في الداخل أو الخارج، كما يعد الاستثمار الأجنبي اذو أهمية بالغة في رفع معدلات نمو اقتصاديات الدول.

2- أ.د/ بوهزة محمد، أ/ بن سديرة عمر، المرجع السابق، ص307.

فمن مصلحة الدول تحسين مناخها الاستثماري لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى أراضيها، ومحاولة توفير الشروط والعوامل الملائمة للاستثمار من امتيازات وضمانات تشريعية لحماية المستثمر الأجنبي قصد التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجـــــــــــنبي ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2009)

لقد كانت نظرة الجزائر للاستثمار الأجنبي في ظل النظام الاشتراكي نظرة تشاؤمية، واعتبارها نوعا من أنواع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، وتجلت في تهميش القطاع الخاص بالجزائر وإعطاء فضاء واسع للقطاع العام وفرض قيود واسعة على الشركات الأجنبية، لكن بعد فشل هذا النظام في مواجهة التحديات التي واجهها الاقتصاد الجزائري من تخلف وتراكم للمديونية، تحولت الجزائر إلى اقتصاد السوق وتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وتبني تشريعات تعطي القطاع الخاص مساحة أكبر في النشاط الاقتصادي.

وبما أن الاقتصاد الجزائري كان يحتاج لتحقيق معدلات نمو أكبر وتنويع في مصادر دخله وتطويره من حيث استعمال التقنية الحديثة، كان من الضروري إعادة النظر في الأداء الاقتصادي وتهيئة المناخ الاستثماري المحفز والملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتحفيز المستثمرين الأجانب على إقامة مشاريعهم على الأرض الجزائرية، تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية المرجوة.

ضمن هذا السياق سوف يتم تحليل الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- ✓المبحث الأول: أثار الاستثمار الاجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2009)
- ✓ المبحث الثاني:معوقات وآفاق الاستثمار الاجنبي في الجزائر (2000-2009)

المبحث الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي على الجانب المالي والبشري في الجزائر (2000-2009).

إن النتائج الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية إذا أحسن التعامل معه، أدت بالكثير منها إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكبر قدر من هذه الاستثمارات الأجنبية، ونظرا للنجاح الذي حققه الاستثمار الأجنبي في اختراق الأسواق الدولية، فإن الدول النامية تحاول استعماله كوسيلة لتحسين وضعها التنافسي وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى للبحث عن الاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، فضلا عن كونه طريقة فعالة لاكتساب المزيد من التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا الملائمة، وعنصرا فعالا في امتصاص حجم البطالة، إضافة إلى تأثيره على حجم الصادرات ورأس المال، وسيتم تبيان مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على بعض العوامل الاقتصادية في الجزائر.[1]

المطلب الأول: تأثيره على الجانب المالي.

يمكننا دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي على حجم النقد والاستثمار في الجزائر من خلال دراسة التغيرات في العوامل التالية:

- إن من بين العوامل التي تؤثر على رأس المال والاستثمار المحلي، هو حجم التدفقات الواردة من رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تسعى الجزائر إلى الزيادة من حجم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها من خلال القيام بالإصلاحات الاقتصادية على التشريعات والحوافز التي تمنح للمستثمرين الأجانب.

وبالنظر إلى الشكل التالي يمكن تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2000-2009:[2]

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص119.

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2.2009

الشكل رقم (06): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر (2000-2009).

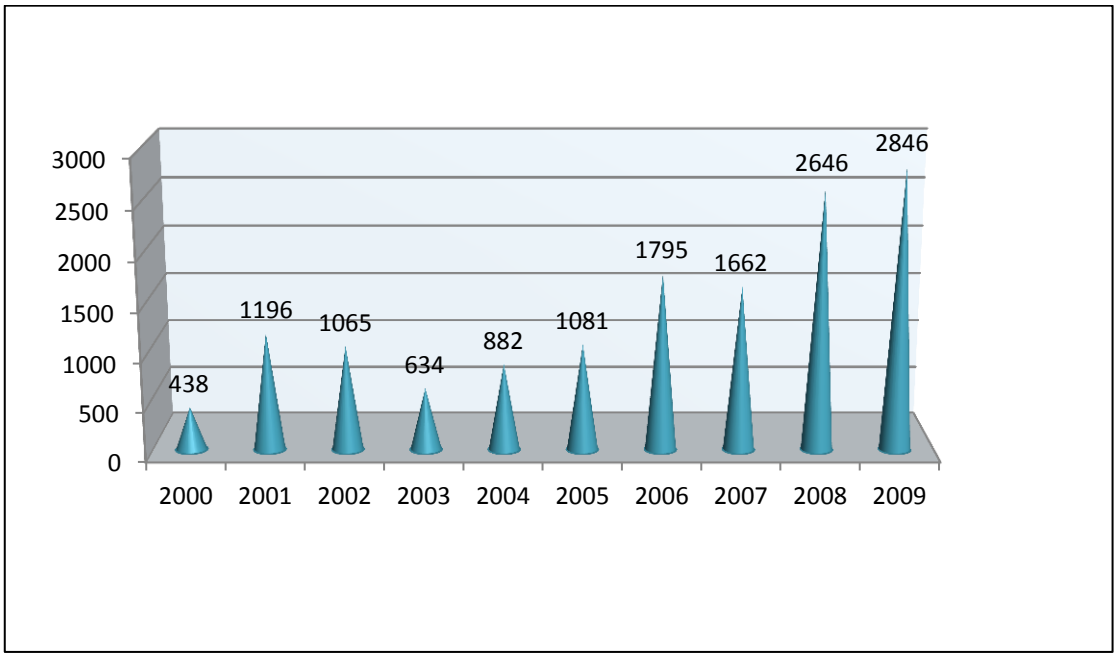

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه يتبين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات، فنهاية فترة التسعينيات وبداية الألفية كان حجم IDE في 438 مليون دولار ويرجع هذا أساسا إلى الأوضاع التي مرت بها الجزائر من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وبعدها بلغت التدفقات ذروتها في سنة 2001 (1196 مليون دولار)، وبمعدل ارتفاع 173.05% عن السنة السابقة (2000)، وهذا بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات (ISPAT) الهندية،[1] ومن ثم انخفضت التدفقات نسبيا في سنة 2002 بـــ 10.95% إلا أنها فاقت المليار دولار، وفي سنة 2003 واصلت الانخفاض إلى 634 مليون دولار، وهذا يوضح لنا أن التغيرات السابقة كان استثنائيا وليس نابعا عن تحسين المناخ الاستثماري، ثم ارتفعت التدفقات في سنة 2004 بنسبة 39.11% لتصل إلى 882 مليون دولار ويرجع هذا إلى بيع الرخصة الثانية لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وواصلت التدفقات ارتفاعها في سنة 2005 لتصل إلى 1081 مليون دولار، واستمرت في الارتفاع حتى بلغت سنة 2009 قيمة 2846 مليون دولار.

[1] – سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص120.1

الجدول رقم (02): الدول العشرة الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات (مليون دولار).[1]

الترتيب	البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	مصر	245.128	1274.52	22.425	8.424	208.25	1123.233	**2902.25**
2	الكويت	0	0	0	0	1150.825	0	**1150.825**
3	جنوب إفريقيا	0	0	0	426.4	0	0	**426.4**
4	فرنسا	139.984	9.36	92.768	26.143	47.892	23.036	**339.183**
5	ليبيا	179.283	0	55.809	2.483	14.846	0.364	**252.785**
6	الو.م.أ	12.511	0.728	0	1.118	218.933	3.016	**236.366**
7	السعودية	0	0	0	0	214.903	0	**214.903**
8	الصين	11.414	0.598	0.117	194.48	2.067	1.872	**210.548**
9	الهند	0	176.8	0.195	0.299	0	0	**177.294**
10	هولندا	1.677	0	172.38	0	0	0	**174.054**

- من خلال الجدول[2] يتبين أن مصر هو المستثمر الرئيسي بمبلغ 2902.25 مليون دولار، وذلك من خلال دخول أوراسكوم للاتصالات، وكذلك الشركة الجزائرية للإسمنت(ACC) وهو مشروع لنفس الشركة المصرية.
- الكويت التي تعتبر المستثمر الثاني بمبلغ 1150.825 مليون دولار وذلك بعد دخول الشركة الكويتية الوطنية للاتصالات.
- أما جنوب إفريقيا فاحتلت المرتبة الثالثة وذلك بملغ 426.4 مليون دولار، بمشروع Kahrama (سنة 2003) لإنشاء محطة تحلية المياه ومحطة إنتاج الطاقة الكهربائية بأرزيو.
- فرنسا في المرتبة الرابعة بـــ 339.183 مليون دولار تركزت في الصناعات الغذائية من خلال DANONE الفرنسية، الخزف، الكيمياء، والصيدلة والصناعات الميكانيكية MECHELIN.

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص120.

2- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، نفس المرجع، ص121.

- وجاءت ليبيا خامسا بإنشاء ثلاثة فنادق في الجزائر من طرف شركة LAFICO.
- واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة السادسة بإجمالي قدره 236.366 مليون دولار، من خلال قطاع الكيمياء والصيدلة (Pfizer) وشركة (HWD) لإنشاء محطة لتحلية المياه.
- وجاءت السعودية بمبلغ 214.903 مليون دولار بمشروع تأسيس قريتين سياحيتين في الجزائر عن طريق المجمع السعودي سيدار.
- واحتلت الصين المرتبة الثامنة بمبلغ 210.548 مليون دولار.
- الهند تاسعا بـــ 177.294 مليون دولار وذلك من خلال تنازل الجزائر على حصة 70% من رأس مال الشركة العمومية للحديد والصلب Sider إلى المجموعة الهندية ISPAT.

- وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإن الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات جاءت على النحو التالي:

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الاستثمارية التي يشترك فيها أجانب حسب القطاعات (2000-2009).[1]

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دج)	النسبة %
الزراعة	9	1.70	6854	0.40
البناء والأشغال العمومية	86	16.29	46107	2.72
الصناعة	281	53.22	925295	54.63
الصحة	3	0.57	8589	0.51
النقل	24	4.55	10319	0.61
السياحة	13	2.46	102295	6.04
الخدمات	111	21.02	505789	29.86
الاتصالات	1	0.19	88500	5.23

1- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مناخ الاستثمار في الجزائر، الجزائر، 2010.

المجموع	528	100	1693748	100

- من خلال الجدول[1] يتبين لنا أن **قطاع الفلاحة** ورغم أهميته لا يزال يعاني التهميش حيث يمثل 0.40% من إجمالي التدفقات، وهذا رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في المجال الزراعي، ويرجع هذا إلى ضعف الحوافز القانونية في هذا المجال.
- أما **قطاع البناء والأشغال العمومية** فيبقى هو الآخر ضعيف المشاركة (2.72%) رغم اهتمام الدولة بهذا القطاع والمتمثلة في برنامج دعم النمو الاقتصادي، وخاصة مشروع الطريق السيار شرق-غرب، ومشروع بناء مليون وحدة سكنية.
- **قطاع الصناعة:** يعتبر هذا القطاع الأول من حيث درجة استقطاب الأموال الأجنبية بنسبة 54.63%، بمجموع عدد مشاريع 53.33% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، وهذا ما يعبر عن قفزة نوعية وتكريس مبدأ انسحاب الدولة وفتح القطاع أمام الخواص.
- **قطاع الصحة:**تبقى نسبةالتدفقات فيه ضعيفة (1.33% من إجمالي التدفقات) وتبقى أغلب هذه الاستثمارات الأجنبية محصورة في الصناعة الصيدلانية.
- **قطاع النقل:** رغم الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع إلا أنه يبقى مستواه ضعيف في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية (0.61%) وإجمالي مشاريع بلغ عددها 24 مشروع أي نسبة 4.55%.
- **قطاع السياحة:** رغم ما يكتسيه هذا القطاع في السوق الدولية من أهمية بالغة سواء من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية، أو من حيث تنويع مصادر الدخل، إلا أن نسبة التدفقات الخارجية فيه تبقى ضئيلة 6.04% وبمبلغ قدره 102295 مليون دج، هذا رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياحية هامة، يجب إعادة النظر في استغلالها.
- **قطاع الخدمات:** احتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة، بنسبة قدرت بـــ 29.86% من إجمالي التدفقات الخارجية، وهذا راجع لكون هذا القطاع يحوي العديد من الفرص الاستثمارية، إضافة إلى تنوع مجالات الاستثمار فيه خاصة في قطاع البنوك والتأمين.[1]

[1] - سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص122.1

- **المطلب الثاني: تأثيره على الجانب البشري.**

أولا: أثر IDE على نقل التكنولوجيا والمهارات.

لقد أثرت الثورة المعلوماتية الهائلة خاصة في مجال التكنولوجيا على مختلف الجوانب الاقتصادية وحولت أغلب المعارف التي كانت فيما مضى حكرا على بعض أفراد الدول المتقدمة، وعلى هذا الأساس ينبغي للجزائر حاليا أن تندمج في اقتصاد تسانده المعلومات إلى اقتصاد المعرفة الذي تشكل فيه المعلومات ركنا أساسيا في معظم أنشطته الإنتاجية.

على الرغم من صعوبة إجراء قياس كمي لأثر الاستثمار الأجنبي على توريث التكنولوجيا وتأهيل الكفاءات البشرية، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع المحروقات، وما يتصل به من اكتشاف، وإنتاج، ونقل، وصيانة، إضافة إلى بعض الصناعات في البتروكيماويات، والأسمدة، الأمر الذي يسهل أحيانا عملية الحصول على أنسب أنواع التقنية المتطورة.

ولقد كان لانفتاح قطاع المحروقات على الشراكة الأجنبية آثار على الجانب التكنولوجي سواء في جانبه التقني (الآليات والماكنات) أو جانبه المعرفي (المهارات)، وسيتم تتبع آثار الشراكة في هذا المجال من خلال عدد الآبار المحفورة والمكتشفة في قطاع المحروقات بالجزائر، على اعتبار أنه كلما زاد عدد هذه الآبار، دل ذلك على تطور الآليات المستخدمة من خلال التعامل مع الشركات البترولية العملاقة التي تتميز بتطور التقنية.[2]

- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، نفس المرجع، ص2.123

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص123.

الجدول رقم (04): عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة في الجزائر 2000-2002.[1]

السنوات	2000	2001	2002
عدد الآبار	137	170	182

وقد كشف تقرير صندوق النقد العربي 2010، عن عدد الاكتشافات الخاصة بالبترول والغاز الطبيعي في الجزائر بالنسبة للسنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور عدد الآبار المكتشفة في الجزائر 2005-2009.[2]

	الاكتشافات البترولية (العدد)									
	2005		2006		2007		2008		2009	
	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز
الجزائر	5	3	12	7	5	15	2	9	8	8

- كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر تشيد مركبا تكنولوجيا ضخما في منطقة سيدي عبد الله لتحسين إمكانياتها في مجال المعلومات، حيث يضم مركزا للدراسات والأبحاث وبرامج للتدريب والهدف منه هو تنشيط النشاط التكنولوجي في الجزائر.
- أما مجال الإعلام الآلي والانترنت فعدد كبير من المستثمرين العرب خاصة دولة الإمارات العربية مهتمين بمشروع مدينة التكنولوجيا بسيدي عبد الله بالإضافة إلى الشراكة الدولية مع شركة WANADO، فهذا القطاع يتيح فرص لابأس بها لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي ، خاصة مع السوق الداخلية التي تعتبر أكبر الأسواق على الساحة المغاربية.
- ومن بين المؤشرات على استعمال التكنولوجيا هو حجم مستعملي الانترنت، حيث نشير في هذا الجانب إلى تطور مستعملي الانترنت في الجزائر، حيث تشير إحصائيات البنك الدولي لسنة 2004 إلى انتقال

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2010، ص1.105

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص2.355

مستعملي الإنترنت في الجزائر من 50000 مستعمل في سنة 2000 إلى 1920000 في سنة 2004، وكذلك صندوق النقد العربي أشار إلى هذا في تقريره لسنة 2010 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): عدد مستعملي الانترنت في الجزائر لسنتي 2003-2008.[1]

	مستعملو الانترنت بالألف			مستعملو الانترنت لكل 100 نسمة		
	2003	2008	معدل النمو السنوي % (2003-2008)	2003	2008	معدل النمو السنوي % (2003-2008)
الجزائر	700	4100	42.4	2.2	11.9	40.3

- حيث يلاحظ تطور عدد مستعملي الإنترنت في الجزائر من 700 ألف سنة 2003 إلى أكثر من 4 ملايين مشترك سنة 2008، بمعدل نمو 42.4%.
- إضافة إلى انطلاق مشروع أسرتك للرفع من معدل اكتساب الكمبيوتر بين أفراد المجتمع (كمبيوتر لكل عائلة).
- إن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمارات الأجنبية، يرتبط بمدى نجاح حث الشركات الأجنبية على الاستثمار في البحث والتطوير محليا، ودعم الشركات الوطنية للاستفادة من هذه النشاطات، لتصبح فيما بعد قادرة على القيام بالجهود البحثية والتطويرية بصفة مستقلة.[2]
- أما فيما يخص التكنولوجيات الجديدة للاتصال، فيمكن اعتبار السوق الجزائرية واعدة، خاصة ما تعلق بالإعلام الآلي، وخدمات الإنترنت (Internet)، وفي هذا الشأن، حازت مؤسسة "Wanadoo" الفرنسية على 20% من أسهم المؤسسة الخاصة "Epad"، لتدعيم استثماراتها في المعلوماتية، وخدمات الإنترنت، كما تعاقدت وزارة البريد والمواصلات من جهتها مع بعض الشركات الأوروبية، من بينها شركة إيطاليا للاتصالات، وذلك بغرض ربط الجزائر بشبكة الاتصالات الأوروبية عبر كابلات بحرية، بلغت قيمتها نحو 15 مليون دولار.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نفس المرجع، ص1.426

- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص2.124

- كما شهد قطاع الاتصالات تطورا ملحوظا تمثل في منح الترخيص لشركتين أجنبيتين هما: الشركة المصرية أوراسكوم والشركة الكويتية الوطنية.

ولقد حققت هاتين الشركتين نتائج إيجابية في مجال تسويق خدمات الهاتف النقال في الجزائر كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): بعض النتائج المحققة لشركتي أوراسكوم والوطنية الكويتية في الجزائر (2003 و 2004).[1]

البيان / الشركة	2003		2004		عدد المشتركين إلى غاية أوت 2005
	رقم الأعمال	نسبة من PIB %	رقم الأعمال	نسبة من PIB %	
أوراسكوم	22.15 مليار دينار	0.44	55 مليار دينار	0.92	6649591
الكويتية الوطنية	-	-	1 مليار دينار	0.02	1316820

- حيث بعد شراء شركة أوراسكوم للاتصالات رخصة استغلال الهاتف النقال بمبلغ 737 مليون دولار سنة 2001 والتي اعتبرت حينها مجازفة للشركة، بعد سنتين من العمل في الجزائر ارتفع رقم أعمال الشركة إلى 22.15 مليار دينار (2003)، وفي سنة 2004 بلغ رقم أعمالها رقما قياسيا قدر بـــ 55 مليار دينار وما يمثل 0.92% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا نتيجة زيادة عدد المشتركين.
- أما شركة الكويت الوطنية فشرعت في العمل سنة 2004، وبعد سنة من العمل بلغ رقم أعمالها 1 مليار دينار (0.02% من PIB) بعدد مشتركين بلغ 1316820 مشترك (أوت 2005).

- تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الشواهد الميدانية تفيد بأن بعض الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات مثل: **Anadarko, BP**، اعتمدت في السنوات القليلة الماضية على إستراتيجية

1: الموسوعة الحرة- www.wikipedia.org

جديدة تتعلق بضمان تكوين مكثف لإطارات جزائرية في الخارج (عادة في بريطانيا والولايات المتحدة)، وذلك بغرض تأهيلهم على استيعاب التكنولوجيات المتطورة.

- بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة ذات الأصل الألماني والعاملة في الجزائر تحت اسم " Electric ShneiderAlgerie "، قد عمدت خلال شهر أكتوبر 2002 إلى فتح مدرسة للتكوين على بعض التقنيات مثل: المراقبة الصناعية، توزيع الكهرباء...الخ.[1]
- كما أن سلسلة التكوينات التي اعتمدتها شركة **Henkel** سمحت لعمال وإطارات الشركة من اكتساب معارف جديدة، أهلتهم لتطوير أدائهم، والتكيف الإيجابي مع ما هو متاح من تكنولوجيا.
- تميزت سنة 2002 أيضا بإنشاء شركات مختلطة مع متعاملين وطنيين مثل:

✓ شركة مختلطة بين سوناطراك، والشركة الوطنية للكهرباء والغاز، ومجموعة SIM، تحت اسم "**EnergyAlgeria New**"، مختصة في ترقية وتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة.

✓ إنشاء شركة "SARL BAOSEM"، مختصة في النشر والإشهار.

- ثم إن الاستثمارات الأجنبية المتزايدة في الصناعات الالكترونية، أو في الاتصالات، سواء مع القطاع العام أو القطاع الخاص، سمحت بنقل نسبي للتكنولوجيا والمعارف التنظيمية والتسييرية.[2]

إن قدرة الجزائر على جذب استثمارات أجنبية، مصحوبة بنقل للتكنولوجيا التي تراعي قوانين البيئة، وتحافظ عليها، وتنمي مهارات الإطارات الوطنية، يتوقف بالأساس على قدرتها التفاوضية مع الشريك الأجنبي حال التصديق على المشروع الاستثماري، إضافة إلى ضرورة تحديث التشريع الخاص بالملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، على النحو الذي يحفز الشركات المتعددة الجنسية من أجل التكيف مع البيئة الجزائرية.

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص125.

2- CNUCED, Etude sectorielle sur les NTIC et l'électronique en Algérie, Genève, 2003.

ثانيا: تأثير IDE في مستوى التشغيل.

إن من الأهداف الرئيسية التي تسعى من خلالها الدولة الجزائرية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، هو إمكانية إيجاد فرص عمل بصفة مباشرة لدى هذه الشركات، من أجل التخفيض من مستويات البطالة، وذلك بإنشاء مشروعات جديدة، أو التوسع في نشاط شركات قائمة ذات ارتباطات مع الشركات الأجنبية.

حيث أن المتتبع لتطور معدلات البطالة في الجزائر يلاحظ أنها في انخفاض مستمر، وتعد الاستثمارات الأجنبية التي توطنت خلال السنوات القليلة الماضية من بين العوامل التي تساهم في تخفيض نسبة البطالة وتوفير مناصب شغل، سواء لذوي المؤهلات العلمية أو لغيرهم، والشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر:

الشكل رقم (07): تطور معدلات البطالة في الجزائر.[1]

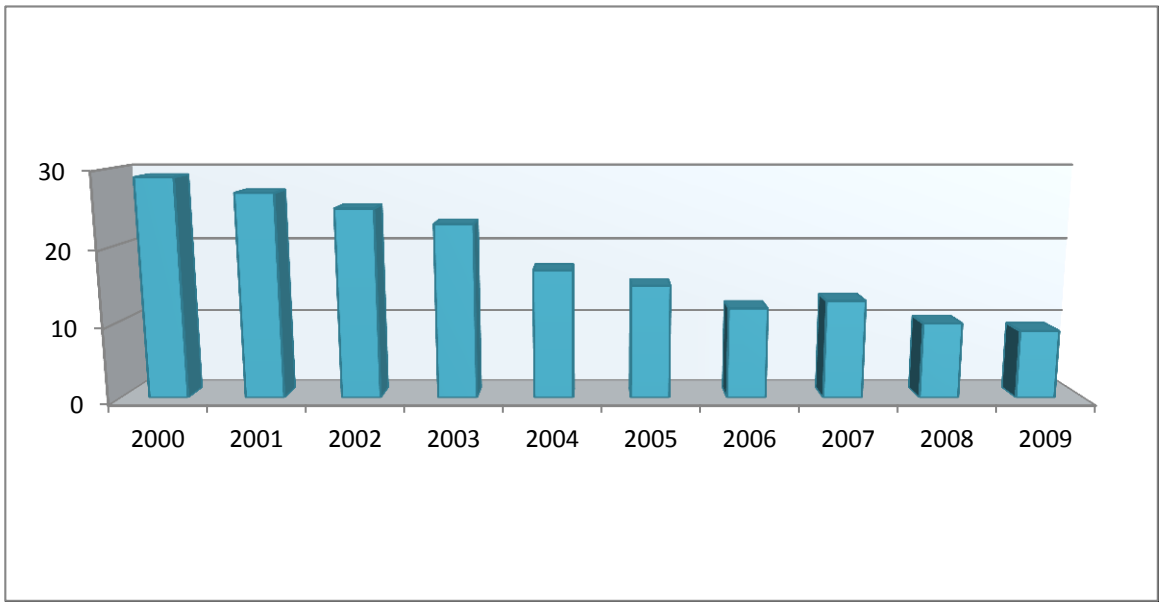

وحسب الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، فقد سمحت المشاريع الاستثمارية المنجزة سواء كانت محلية أو أجنبية على توفير 940.832 منصب شغل، وهذا ما سيساهم على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب شغل من خلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر بصفة عامة.

1www.wikipedia.org- الموسوعة الحرة:

والجدول التالي يبين التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية حسب النوع، ومناصب الشغل الموفرة بواسطة هذه المشروعات المصرح بها لدى وكالة (ANDI) خلال الفترة 2000-2009.[1]

الجدول رقم (08): عدد مناصب الشغل حسب نوع المشاريع في الجزائر "2000-2009".[2]

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب العمل	النسبة المئوية %
الاستثمارات المحلية	67.280	%99.22	866.563	%92.11
الشراكة	245	%0.36	27.717	%2.95
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	%042	46.552	%4.95
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	%0.78	74.269	%7.89
المجموع العام	67.808	%100	940.832	%100

استنادا إلى الجدول رقم (07)، يتضح أن أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل المحلي يبدو محتشما، إذ أن مجموع مناصب العمل التي وفرتها هذه الاستثمارات لم يتعد 74.269 منصب عمل، أي ما يوافق حوالي 7.89% من إجمالي مناصب العمل التي صرحت بها المشروعات الاستثمارية المسجلة، والمقدرة بنحو 940832 منصب عمل.

إن محدودية مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير العدد المرغوب من مناصب العمل، يعود بالأساس إلى ضعف حجم ومستوى هذه الاستثمارات ذاتها، حيث أنها لا تتعدى 1% من العدد الإجمالي للمشروعات الاستثمارية المنجزة في الجزائر.

غير أن إجراء عملية القياس تفيد بأن إمكانية الاستثمارات الأجنبية في إيجاد مناصب عمل تبقى كبيرة، ذلك أن 1% من الاستثمارات وفرت 7.89% من مناصب العمل، فلو تصورنا أن عدد المشروعات الأجنبية ارتفع إلى معدلات أكبر (مثلا 10% أو 30%) فهذا من المؤكد سيرفع من معدل التشغيل أيضا.

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص1.127

2- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع السابق.

ويمكن توضيح تقسيم العمالة في الجزائر على القطاعات في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (09): توزيع مناصب الشغل حسب نوع النشاط في الجزائر "2000-2009".[2]:

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	عدد مناصب العمل	النسبة %
الزراعة	1597	95831	28933	3.8
البناء والأشغال العمومية	12155	1301105	248207	26038
الصناعة	7209	2598459	244225	25.96
الصحة	566	55188	12508	1.33
النقل	39563	1008984	227821	24.21
السياحة	485	339862	41275	4.39
الخدمات	6226	1086856	118747	12.62
التجارة	2	37514	15500	1.65
الاتصالات	5	204964	3616	0.38
المجموع	67808	6728763	940832	100

ومن المفيد أن نشير هنا إلى مسألتين غاية في الأهمية للدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب عمل و هما:[3]

- غالبا ما تستعين الشركات الأجنبية ببعض الخبرات والمهارات من سوق العمل الدولي، وهذا ليس بالأمر الغريب، ولكن إذا استقدمت عمالة غير الماهرة فهذا راجع لانخفاض مستوى أجورها مقارنة مع مستوى أجور العمالة الوطنية، ما سينجر عنه انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، تتمثل في زيادة التحويلات العكسية للعمالة الأجنبية، وشيوع ظاهرة البطالة، إضافة إلى النظرة العدائية للاستثمارات الأجنبية.

1-منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نفس المرجع.

2-منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نفس المرجع.

3- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص128.

- كما أن لجوء بعض الشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات إلى منافسة الشركات الوطنية، من خلال استقطاب إطاراتها وكفاءاتها عبر إغراءات مادية واجتماعية، قد أثّر سلبا على تنافسية الشركات الوطنية، إذ الأمر يستدعي أكثر من أي وقت مضى، ضرورة اعتماد صيغ جديدة للأجور والمكافآت لدى الشركات الوطنية خاصة مجموعة سوناطراك على النسق المعمول به لدى الشركات الأجنبية.

المبحث الثاني: معوقات وافاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر(2000-2009)

المطلب الأول:. معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر(2000-2009)

رغم ما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي، وتحسين احتياطي الصرف الذي بلغ 32.9 مليار دولار، مستوى تضخم منخفض 2.08%، كذلك تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام "PIB" بـــ 6%، انخفاض مستوى المديونية الأجنبية إلى 22 مليار دولار، ومديونية داخلية إلى 911 مليار دينار، وانخفاض مستوى البطالة إلى 23.3% بعد أن قاربت 30% في بداية التسعينات، والجزائر ما زالت تقوم بالإصلاحات اللازمة في القطاعات الأخرى.

ورغم كل ذلك فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية هي دون مستوى طموحات الجزائر وأن أغلبيتها في ميدان المحروقات، حتى ولو أن الاستثمار فيها يسمح باستعمال الموارد المحلية في استثمارات أخرى، وحاجة الاقتصاد الجزائري هو الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتجدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الإنتاجية الجزائرية في كل القطاعات.[1]

ويمكن إرجاع أسباب عدم تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بالشكل المطلوب، وعدم تحقيق الأماني المرجوة إلى بعض المشكلات التي سيتم التركيز على أهمها في النقاط التالية:

أولا: مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي: لقد اعتبر تقرير صدر عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى "دافوس" في بداية سنة 2003 أن مناخ الاستثمار في الجزائر مناخ غير ملائم وغير مستقر، حيث تراوحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون ما بين 72 و 96 من مجموع 102 دولة، وعلى الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين، يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

1-سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص115.

1-د. وصاف سعيدي، د.قويدري محمد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف، العدد 08، سنة 2008، ص47.

1. عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة بين منطقة وأخرى.
2. غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
3. تداخل الصلاحيات بين الهيئات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.
4. تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة يتطلب 18 إجراء، و 93 يوما (في المتوسط) و 130 يوما لحصول على رخصة بناء، و 35 يوما لرخص أخرى.
5. صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين، مثل: الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهواتف وقنوات الصرف الصحية.
6. تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث أن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر الذي يتوقف عن العمل بعد الرابعة مساءا، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور...الخ).
7. عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ، لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء، و 7 أيام أخرى للتفريغ.
8. تعدد الرسوم، ثقلها، وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.كما صنفت منظمة الشفافية الدولية تقريرها لسنة 2005 حول الرشوة في الجزائر في المرتبة 97 من مجموع 159 دولة مما يضعها في صف الدول التي فيها مظاهر الرشوة بصورة معتبرة، وبالتالي أضحت تدرج مسبقا من قبل كافة المستثمرين الأجانب ضمن الأعباء الإضافية، والتي تأخذ أوجها مختلفة، وهذا بسبب الفقر وتدني مستوى المعيشة، وظاهرة البيروقراطية، تواضع الدخل، ضبابية التدابير الإدارية والاقتصادية على الرغم من

تصديق الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة، ضف إلى ذلك عدم تطبيق القوانين حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2006.[1]

ثانيا: تأرجح البيئة السياسية والأمنية: يؤدي الاستقرار السياسي والأمني دورا بالغ الأهمية في تحسين بيئة الأعمال وتنامي الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهو بذلك شرط مسبق، لا يمكن تصور مناخ استثماري ملائم بدونهما، ولقد شهدت الجزائر خلال السنوات الحرجة سياسيا وأمنيا، أقل التدفقات الاستثمارية الأجنبية ، مقارنة مع الدول النامية الأكثر استقرارا وأمنا، حيث انتقلت من 25 مليون دولار إلى 260 مليون دولار، ثم إلى 507 مليون دولار خلال السنوات 1995، 1997 و 1999 على التوالي، ولئن اتسمت السنوات الأخيرة بانفراج سياسي و أمني، من خلال مشاركة الأفراد في مختلف المواعيد الانتخابية، وبروز ملامح العمل الديمقراطي، بالإضافة إلى موافقة الحكومة الجزائرية ومصادقتها على النصوص الكاملة لميثاق السلم والمصالحة، إلا أن المستثمرين (الوطنيين منهم والأجانب) لا يزالون متوجسين من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر، فضلا عن ذلك، فإن المؤشر المركب للمخاطر القطرية صنف الجزائر عام 2006 ضمن درجة المخاطر المنخفضة.

ثالثا: مشاكل بنيوية: وهذه الأخيرة تكمن في النقاط التالية:[2]

- عدم توفر البنية التحتية اللازمة من طرق، وشبكات المياه، وصرف صحي، ضف إلى ذلك ضعف أسطول النقل البري والبحري والجوي.
- انعدام المناطق الحرة بالرغم من الإعلان عن إنشائها في منطقة بلارة بولاية جيجل التي بقيت تراوح مكانها دون تشغيل بالرغم من تهيئتها بصفة جزئية.
- مشكلة العقار الصناعي فالجزء الكبير من الأراضي لم يتم تسويتها، وهو ما طرح مشكلة كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك، والتي تتطلب عقود الملكية لمنح القروض، وما زاد الوضع تعقيدا

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص116.

2- الموسوعة الحرة : www.wikipédia.org

الوضعية المزرية للمناطق الصناعية، حيث أن 20% من محيط المناطق يوجد في وضعية سيئة، هذا في الوسط أما في الشرق فإن هذه النسبة بلغت 43.5%، أما في الغرب فقد بلغت هذه النسبة 62.8%.

- وجود نقص في الهياكل الأساسية الجديدة.

رابعا: مشكلة النظام القضائي: رغم المجهودات الكبيرة التي تبذل لترقية النظام القضائي، وتأهيله لمتطلبات اقتصاد السوق، إلا أن هناك العديد من الثغرات التي تسيء إليه، وتضفي انطباعا مزعجا لدى المستثمرين، واستنادا إلى دراسة بعض المؤسسات لسنة 2002، اتضح أن عملية الفصل في النزاع لدى المحاكم الجزائرية، يتطلب نحو 120 إجراءا، و حوالي 387 يوما، إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية، كما أن هناك مشكلات أخرى تذكر كالتالي:[1]

1. غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي.
2. عدم قدرة المحاكم على حماية حقوق الملكية الفكرية، نظرا لقصور في التشريعات وندرة التخصص.
3. غياب ثقافة التحكيم.
4. تفشي ظاهرة الفساد وعدم الشفافية.

ففي بعض الأحيان هناك غموض حتى في بعض النصوص القانونية مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها، بالإضافة إلى ذلك أن بعض القوانين عامة، وليست مخصصة لظاهرة بعينها، وهذا ما أدى إلى تخوف المستثمر وأحجامه عن عملية الاستثمار، وعدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية، وعدم السرعة في التطبيق.

خامسا: مشاكل مصرفية: إن روح المؤسسة الصناعية هو المال، وهي تحتاج إليه لتمارس نشاطها بصفة عادية، و لتوسعها، فالجهة التي يمكنها تأمين الأموال اللازمة لها هي البنوك، هذه الأخيرة لا تتميز بالشفافية، المرونة وطول مدة دراسات ملفات القروض بسبب عدم عصرنة النظام المصرفي، ارتفاع أسعار الفائدة، بطء

1-د.وصاف سعيدي، د.قويدري محمد، المرجع السابق، ص48.

إجراءات تحويل الأجور و الأرباح إلى الخارج، وبالتالي فهي لا تستجيب لوتيرة العولمة، ضف إلى ذلك فإن عملية خوصصة البنوك غير فعالة حيث أن إجراءات خوصصة بنك القرض الشعبي الجزائري انطلقت منذ سنة 2000 وإلى غاية ديسمبر 2006 وبالتالي تطلب التحضير له 6 سنوات كاملة وهي مدة طويلة.

ففي نهاية 2005 بلغ عدد البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر أربعا وعشرين مؤسسة موزعة كالآتي:

- 06 بنوك عمومية، بما فيها الصندوق الوطني للادخار.
- تعاضدية مالية معتمدة للقيام بالعمليات البنكية.
- 12 بنكا خاصا، واحدا ذا رأس مختلط.
- مؤسستين ماليتين، منهما واحدة عمومية.
- مؤسستين للتأجير (Leasing).
- بنكا للتنمية في طور إعادة الهيكلة.

وبالنظر إلى حجم النشاط، فإن البنوك العمومية لا تزال المهيمنة على السوق، حيث يبرز التقرير الصادر عن بنك الجزائر بأن حصة هذه البنوك خلال العامين 2004 و 2005 قد بلغت 92.1% و 91.4% على التوالي والباقي فهو من نصيب البنوك الخاصة، أما فيما يتعلق بالقروض المقدمة للاقتصاد فمساهمة البنوك العمومية تمثل نحو 92.9% و 92.6% خلال العامين المشار إليهما على التوالي، في حين أن مساهمة البنوك الخاصة فقد بلغت خلال نفس الفترة 7.1% و 7.4% على التوالي.

وعلى الرغم من هذه التشكيلة من المؤسسات المصرفية والمالية إلا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا زالت قائمة خاصة بعد تصفية بنكين خاصين عام 2003.[1]

سادسا: مشاكل أخرى: يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال في النقاط التالية:

1- د. وصاف سعيدي، د.قويدري محمد، المرجع السابق، ص45.

- لقد طرح التقرير الأوروبي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات مشيرا إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين، أو الموجودين في الجزائر، وهذا نتيجة نقص توفر المعطيات والمعلومات.
- إن رأس المال الأجنبي يلاحظ التردد الذي يبديه المستثمرون المحليون وهذا العامل في حد ذاته مؤشر بالنسبة لهم على عدم الاستقرار.
- نظرا لأن المستثمر الأجنبي لا يعتمد فقط على البيانات والقوانين التي تصدر من تلك الدولة، وإنما على الدراسات والمنشورات السنوية التي تعدها مراكز الأبحاث، والمعلومات المتخصصة في العالم، والتي تعمل على ترتيب وضع الدول في العالم سنويا على ضوء المتغيرات، الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، وفي أغلب الأحيان تكون متحيزة لخدمة مصالح الدول الكبرى.
- ضعف الإعلام للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها.[1]
- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع إيجابي وجذاب للمشروعات الاستثمارية.
- عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين.[2]

المطلب الثاني: آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

لم يبقى في الأخير إلا أن نعرج على بعض الآفاق المستقبلية المرتبطة بمستقبل الاستثمار الأجنبي ودوره في تطور حركة الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال هناك ديون خارجية في ذمة الجزائر عليها تسديدها، ومن بين طرق التسديد اليوم هي إمكانية تحولها إلى استثمارات أجنبية، إضافة إلى هذا فإن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يفرض على الدول النامية ومن بينها الجزائر ضرورة الدخول في تكتلات من أجل حماية اقتصادها، فمنظمة التجارة العالمية والتحالفات الإقليمية أحد أهم أوجه هذا النظام الجديد.

- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص1.118
- د. وصاف سعيدي، د.قويدري محمد، المرجع السابق، ص49-2.50

أولا: تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات أجنبية.

شهدت الجزائر في بداية 1994 أوضاعا اقتصادية اجتماعية وسياسية جد حرجة وكانت احتياطات العملة لا تغطي سوى بضع أسابيع من الاستيراد وكان الحل الوحيد أمام السلطات هو طلب إعادة جدولة للديون، هذا المبدأ الذي كانت تعارضه لمدة طويلة، لأن إعادة الجدولة تعني الاعتراف بالتسيير السيئ للاقتصاد الوطني، وهذا ما تم من خلال رسالة النية للحكومة "رضا مالك" بتاريخ 10 أفريل 1994، والتي قدم لـــ FMI، لكون أن الدائنين (نادي باريس، نادي لندن) يشترطان بل فتح المفاوضات مع المدينين لأجل إعادة الجدولة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي[1].

إن مسألة تحويل جانبا من الدين الخارجي الجزائري إلى استثمارات، هي واحدة من إفرازات إعادة الجدولة، التي تمت خلال سنة 1994 في إطار نادي باريس، كما أنها واحدة من الآثار التي امتدت تبعا لإجراءات التصحيح الهيكلي الذي باشرته الجزائر بتوصية من الهيئات الدولية.

عمليا وبفضل موافقة نادي باريس على إدراج بند التحويل clause de conversion ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة في جويلية من سنة 2000، استطاعت الجزائر أن تبرم ثلاث اتفاقيات ثنائية مع كل من إسبانيا، إيطاليا، وفرنسا، حيث تم الاتفاق سنة 2002 على تحويل دين قيمته 183 مليون أورو.

فيما يخص الدين الذي تم تحويله مع إسبانيا يقدر بـــ 40 مليون دولار ويتوقع أن يبلغ 110 مليون دولار، وقد تم الاتفاق على تحويله إلى استثمارات من خلال توسيع القدرات الموجودة والمساهمة في المؤسسات العمومية، أما عن السعر الذي بيع به الدين Purchasingprice فقد كان 56% من القيمة الاسمية للدين المحول Face value، بمعنى ان المستثمر الإسباني او الجزائري غير مقيم بالجزائر يدفع بالعملة الصعبة لإسبانيا فقط 56% من قيمة الدين المحول والبقية (44%) يتم مسحها، ونشير هنا إلى أن الطرف الإسباني غير مطمئن لسير العملية إذ أنه لم يخف عدم رضاه بالمشاريع المقدمة من طرف الجزائري في إطار عملية تحويل الدين.[2]

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص 143.

1 الموسوعة الحرة- www.wikipédia.org

أما فيما يتعلق بالطرف الإيطالي الذي وافق على تحويل دين قيمته 83 مليون أورو، لم يخط خطى إسبانيا في تعاملها مع تحويل الدين الذي كان يهدف بالأساس إلى الاستثمار Deptequity swap، والذي يقتضي مبدئيا وجود طرف ثالث هو المستثمر، بل ارتأت إيطاليا تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية Dept for development ومشاريع بيئية Dept for environment، ففي جوان 2002 تم تحويل الدين إلى قروض مساعدة لتحويل مشاريع تنمية اقتصادية تمثلت في بناء ثانويتين، وحي جامعي بوهران وبرنامج لمعالجة النفايات في خمس مدن جزائرية كبيرة هي باتنة، جيجل، سيدي بلعباس، سطيف، وتيزي وزو.[1]

هذا وتعتبر أهم صفقة في تحويل الدين الجزائري هي تلك التي تم عقدها على مرحلتين مع فرنسا والتي بلغت قيمتها 171 مليون أورو، فقد تم الاتفاق في مرحلة أولى (سنة 2002) على تحويل ما قيمته 61 مليون أورو، تم تسوية 60% منها حسب تأكيدات الرئيس جاك شيراك خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى الجزائر، وقد تعثر الملف بسبب عدم تقديم المستثمرين الفرنسيين لمشاريع محددة يمكن توظيفها في إطار تشجيع الاستثمارات في الجزائر، في الوقت الذي طالبت فيه السلطات الجزائرية الإسراع في وتيرة تحرير المبالغ المرتبطة بالاتفاق وتحويلها إلى استثمارات موازاة مع اقتراح النظر في إمكانية توسيع الاتفاقية التي يمكن أن تحسن من وضعية الديون الجزائرية التي أعيد جدولتها، والتي تعادل 54.1% أي أكثر من 11 مليار دولار.

وفي المرحلة الثانية، وافقت فرنسا على تحويل دين قيمته 110 مليون أورو، وقد جاءت المبادرة تتويجا للزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد الفرنسي للجزائر بداية شهر جوان 2004 ليبلغ مجموع الدين الذي تم تحويله مع فرنسا 171 مليون أورو.

إن إبداء الدول الثلاث تعاونها مع الجزائر فيما يتعلق بتحويل الدين الخارجي، ومواصلة الجزائر مناشدتهم الاستمرار في توسيع نطاق العملية، إنما يترجم عمليا العلاقات المتميزة التي تربط الجزائر بهذه الدول في إطار الأورو-متوسطية.

- الموسوعة الحرة، نفس المرجع.2

لكن وبالمقابل لم تخف دول دائنة أخرى رفضها القاطع لفكرة تحويل الدين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وكوريا الجنوبية، فقد جاء على لسان السفير الأمريكي بالجزائر « Richard Erdman » في جوان 2003 قوله أن الجزائر بلد غني ويمتلك قدرات هائلة، وعليه يستحيل تحويل الدين الخارجي، كما أعربت ألمانيا هي الأخرى عن رفضها الفكرة بينما لم تخف قبولها فكرة تسبيق سداد الدين Remboursement par anticipation وهي الفكرة التي باشرتها الجزائر في ماي 2003 كاستراتيجية جديدة لإدارة المديونية الخارجية في ظل الأوضاع المالية الجيدة للبلد والمتمثلة في الاحتياطي الذي تملكه من العملة الصعبة.[1]

إن نجاح عمليات تحويل الدين واحتمال توسيعها مع دول أخرى إنما هو مرهون بالدرجة الأولى بقدرة الجزائر على إقناع الأطراف الدائنة، لكن وبالمقابل كان لزاما تقديم مشاريع تنموية ترضي هذه الطراف من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل كامل الإجراءات القانونية وتيسير عمل المستثمر الأجنبي بعيدا عن كل التصرفات البيروقراطية.

وفي الأخير يمكننا القول أن ملف تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات يظل مطلبا جزائريا بالنظر إلى الضغط الذي تمثله الديون الخارجية التي تظل رغم تراجعها عبئا كبيرا، حيث تقدر المديونية الإجمالية لسنة 2009 بـــ 5.41 مليار دولار.

ثانيا: العلاقات الخارجية من أجل ترقية الاستثمار الأجنبي.

لقد تنوعت مصادر رؤوس الأموال الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بفضل السياسات التي تنتهجها الجزائر من أجل استقطاب هذه الاستثمارات، فحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات فقد توزعت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر على النحو التالي:[2]

الجدول رقم (10): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب الأقاليم المشاركة 2002-2010.

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص 144.
1- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع السابق.

أوربا	264	305008
الاتحاد الأوروبي	220	264602
آسيا	37	513233
أمريكا	12	59559
الدول العربية	208	802097
إفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2974
استثمارات متعددة الجنسيات	5	6366
المجموع	528	1693748

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن أوروبا تعتبر الأكثر مشاركة من حيث عدد المشاريع المنجزة داخل الوطن من بين باقي الشركاء بـــ 264 مشروع، وهذا راجع لعقود الشراكة المبرمة مع الشركات الأوروبية خاصة في مجال المحروقات، بينما من حيث رؤوس الأموال فإن إجمالي الدول العربية تحتل الصدارة بمبلغ 802097 مليون دج، بينما تبقى مشاركة باقي الشركاء على رأسهم إفريقيا ضعيفة مقارنة مع سابقتها.

وفيما يلي سوف نعرض العلاقة بين الجزائر ومحيطها الخارجي فيما يتعلق بترقية الاستثمارات الأجنبية.

أ/ الجزائر والشراكة الأورو-متوسطية.

بعد الأوضاع الصعبة التي كان تعاني منها غالبية دول جنوب وشرق البحر المتوسط ومنها الجزائر في جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية، والتي جعلتها تواجه أوضاعا ليس من السهل الخروج منها ما لم تبذل مجهودات استثنائية، وحتى لا يزيد الوضع سوءا، لجأت الجزائر مثل غيرها من الدول النامية الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط إلى التفاوض مع الاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى بالشراكة الأورو-متوسطية.

حيث تعريف مصطلح الشراكة على أنه: "العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة"، وبهذا

المعنى تعتبر الشراكة إحدى الوسائل العملية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول.

أما بالنسبة لمفهوم الشراكة الأورو-متوسطية فينظر إليها على أنها: "نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية".

وترمي الشراكة الأورو-متوسطية إلى تحقيق جملة من الأهداف، يسعى من خلالها كل من طرفي الشراكة دول الاتحاد الأوروبي من جهة ودول الدول المتوسطية من جهة أخرى (دول الجنوب المتوسطي، ودول الشمال) إلى خدمة مصالحه وإنعاش حركة اقتصاده.[1]

1- **أهداف دول الجنوب المتوسطي**: حيث تأمل هذه الدول تحقيق ما يلي:

- الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية حتى تتمكن من التسريع في اندماجها العالمي.
- الاستفادة من الأسواق الأوروبية أمام الصادرات العربية.
- الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية.
- الاستفادة من برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات.
- يمكن تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.
- التسريع في تطوير الاقتصاد تحسبا للمنافسة.

2- **أهداف دول الشمال**: وتسعى هذه الدول إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية المعلنة وغير المعلنة:

- الأهداف المعلنة في إقامة منطقة تبادل حر، دعم التعاون المالي، تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وأخيرا فتح حوار سياسي هادف.
- أما الأهداف غير المعلنة فتسعى لحل بعض القضايا العالقة كالتطبيع مع إسرائيل، الهجرة السرية والمعلنة، فتح مجال واسع للسوق العربي من أجل تصدير السلع والخدمات ورأس المال.

ب/الجزائر وميثاق الشراكة الأورو-متوسطية:

1- الموسوعة الحرة: www.wikipédia.org1

ونظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، إذ بعد مفاوضات عسيرة، ضمن سبع عشرة (17) جولة، تم عقد الاتفاق خلال سنة 2002 بعد المصادقة عليه في 19 ديسمبر 2001.[1]

وقد شمل هذا الاتفاق 110 بندا، نال المحور الاقتصادي الحظ الأوفر، وفيما يخص انتقال رؤوس الأموال، فقد تضمن البند 39 بالتحديد حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار في الجزائر.

ونظرا لما يفرضه اتفاق الشراكة هذا من رهانات على الاقتصاد الجزائري، خاصة ما يتعلق بالنتائج المتوقعة جراء إنشاء منطقة التبادل الحر، فإن الجزائر مطالبة بتثمين هذا الاتفاق من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي سبقت.

وبالنسبة لما استفادت منه الجزائر وغيرها من الدول المتوسطية، من خلال انضمامها إلى منطقة الشراكة هذه، فهو ما جاء في إطار برامج الدعم التي قدمها الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار برنامج MEDA والذي يمس كل القطاعات الاقتصادية عامة بحيث تتفاوت قيمة الغلاف المالي الموجه إلى بلدان الجنوب حسب البرنامج المعد ووفقا لدفتر الشروط.[2]

ج/ الجزائر والاتحاد المغاربي العربي UMA.

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جد استراتيجية للاستثمار، وقد حددت الاتفاقية المبرمة في 17 فيفري 1989 بمراكش أن كل من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، والتي كانت تهدف إلى إنشاء منطقة لتبادل الحر، وحدة جمركية، سوق مشتركة، أي تحقيق اقتصاد مشترك، وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد أحكام فيما يخص الاستثمار المغاربي، حيث نص على عدة أمور من أهمها:

- وجوب احترام القانون الداخلي لكل دولة في مجال الاستثمار.
- تكريس مبدأ حرية الاستثمار.

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص 146.
2- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع نفسه، ص 147.

- إقرار عدة ضمانات تتعلق بحرية تحويل العوائد، والتعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم.
- تمتع المستثمر المغاربي بنفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر الوطني (معاملة المستثمر الوطني لا معاملة المستثمر الأجنبي).

لكن للأسف فإن هذه الالتزامات لم تنفذ على أرض الواقع، حيث أن تحقيق الوحدة الجمركية لم يتم في سنة 1995، وتحقيق السوق المشتركة لم تتم في 2000، وبذلك فإن الأطراف المشاركة ليس لها الإرادة في تحقيق هذا التكتل، بالرغم من أن التكتل الجهوي يحمل معه حماية مصالح الدول المغاربية في عالم التكتلات.[1]

ثالثا: الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ويعتبر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية حتمية تفرضها الظروف الاقتصادية العالمية للأسباب التالية:[2]

- انهيار المعسكر الشيوعي التي كانت معظم الدول النامية ومنها الجزائر تبني اقتصادها عليه.
- اتجاه معظم دول العالم بعد التوتر في العلاقات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحرير تجارتها الخارجية برفع القيود الجمركية على حدودها.
- توجه اقتصاديات معظم دول العالم نحو العولمة التي تعتبر المنظمة العالمية للتجارة طرفا هاما فيه.
- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كانت من متطلبات النظام العالمي الجديد، وليس من مصلحة الجزائر البقاء في معزل عنه، والمشاركة في معالمه يكون بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي في التسعينيات أجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة OMC.[3]

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص 149.

2- الموسوعة الحرة: www.wikipédia.org

1 : الموسوعة الحرة- www.wikipédia.org

آفاق تأثير OMC على القطاع الصناعي الجزائري: رغم وجود انعكاسات سلبية على القطاع الصناعي، نظرا لضعف القطاع الصناعي الجزائري بسبب اعتماده على نسبة عالية من المحروقات وتهميش باقي المجالات، لكن هذا لا يمنع من وجود انعكاسات إيجابية تتمثل فيما يلي:[1]

- ❖ تنويع الصادرات خارج المحروقات، لأن انضمام الجزائر سيفرض على المؤسسات الصناعية توفير سلع صناعية عالية الجودة ومنخفضة التكاليف والسعر، حتى لا تتعرض للإفلاس من خلال المنافسة.
- ❖ خلق أقطاب جديدة للتعامل، بدل إعطاء الأولوية للاتحاد الأوروبي.
- ❖ تنص اتفاقية المنظمة حول السلع الصناعية على تخفيض وإلغاء القيود على التجارة الخارجية، وهذا ما سيزيد في المبادلات التجارية الخارجية، ويمكن من جلب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة، وتقوية فعالية المؤسسات واستفادتها من خبرة ومعارف المستثمرين.

وعلى كل حال لا يمكن الجزم نهائيا بنتائج المفاوضات الثنائية، لذا يجب على المعنيين إعداد استراتيجية صناعية وتحديد الاحتياجات الصناعة الوطنية لاستخدام هذه الاستراتيجية في المفاوضات لصالح الاقتصاد الوطني.

آفاق تأثير OMC على القطاع الزراعي الجزائري:[2]

إن العضوية في OMC قد تعني بأن القطاع الزراعي هو أكثر القطاعات تأثرا (سلبا)، وهذا لأنه سوف يتم رفع الدعم عنه من قبل الحكومة، لكن هذا لا يمنع من وجود آثار إيجابية منها:

- ❖ إن انضمام الجزائر لمنظمة OMC من شأنه أن يسيل لعاب المستثمرين فيتوجهون إلى القطاع الزراعي، وهذا من شأنه تخفيض حدة التبعية الغذائية.
- ❖ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيسمح على المدى الطويل بنفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية، لكن بشرط أن يزيد الإنتاج الداخلي عن الطلب المحلي.

آفاق تأثير OMC على قطاع الخدمات الجزائري:[1]

2- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص 152.
3- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، المرجع السابق، ص 153.

- ❖ نفاذ خدمات الجزائر إلى أسواق الدول الأخرى، وبالتالي توسيع التوجه التصديري وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ❖ تقوية المنافسة والحد من الاحتكار القائم، وذلك عن طريق توفير الخبرات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.
- ❖ ينتج عن اتفاق للدول الأعضاء الاتصال بنقاط للدول الأخرى والتي تنتج معلومات عن النواحي التجارية والفنية للخدمات، بما في ذلك التشريعات الوطنية من أجل الاطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الخدمات.

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون هذا الفصل، يمكننا القول بأن الاقتصاد الجزائري شهد تطورا نسبيا تمثل في التغير الذي شهده المناخ الاستثماري والمتمثل في التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد يعتمد سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فضلا عن التحسن الذي شهده الأداء الاقتصادي من خلال الإصلاحات التي انتهجتها الدولة لاستعادة قوتها الاقتصادية.

إضافة إلى هذا تطرقنا الى أثار الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية من الناحية المالية و البشرية

وبيّنا في الأخير مدى تأثير العراقيل على الاستثمار الأجنبي من أجل التنمية في الجزائر في ظل المتغيرات الكبرى للاقتصاد الجزائري، ورأينا كيف شهدت هذه الأخيرة تطورامن خلال التطلع الى الأفاق المستقبلية وخاصة السعي وراء الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة .

وخلاصة القول أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يزال مجرد مشروع لم يتجسد بعد على أرض الواقع، لذا يجب التحضير له بالاستمرار في تحرير التجارة الخارجية، وذلك ببناء سياسة محكمة لتنويع الصادرات والتخفيف من الواردات، وتوجيه المفاوضات في إطار أهداف محددة وحماية المصلحة الوطنية من أجل التخفيف من حدة آثار الانضمام والاستفادة من الفرص المتاحة.

[1] www.wikipédia.org - الموسوعة الحرة:

خاتـــــــــــــــــــمة

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدور سواء منها المتقدمة أو تلك النامية. وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

وتمثل الاستثمارات الأجنبية أهمية استثنائية للدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية، الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة. وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لها فإن الفرص التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال التخفيف، وحتى إلغاء الحواجز والعراقيل التي تعيق حركيتها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها إلى السوق المحلي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تنمية اقتصادها، من اجل مسايرة التغيرات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر، فبعد تفاقم أزمة المديونية على الجزائر وبلوغها مستويات قياسية، تبين عدم جدوى طريقة التمويل هذه (القروض الخارجية)، وكان لزاما عل الجزائر العثور على سبيل آخر أمثل للتمويل من أجل دفع عجلت التنمية والذي تمثل في الاتجاه نحو سياسات استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ولقد شهدت الجزائر ومنذ بداية التسعينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات

الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية.

ولقد كان من أبرز مظاهر هذا التحول هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بهدف تشجيع وضمان الاستثمار وبغية تفادي الازدواج الضريبي كما قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، على الرغم من الإدراك بأن هذا النوع من الاستثمار لا يشكل بديل عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له،وأن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار.

وبناءا على ما سبق حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من النتائج التي من خلالها يمكن آن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات المفيدة لولوج الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

نتائج الدراسة: من عرضنا السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم عوامل تمويل التنمية الاقتصادية، بحيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل.
- يحقق الاستثمار الأجنبي منافع عديدة من بينها نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل، تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.
- يعد نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المنساب ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانات الكبرى التي تتمتع بها لجذب الاستثمارات من الخارج بحيث تتركز أغلب الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.
- وجدت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي يؤثر على التنمية الاقتصادية بحيث أنه:

- يعمل الاستثمار الأجنبي على زيادة الناتج الوطني الخام بحيث أنه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر كلما كانت هناك قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- يعمل الاستثمار الأجنبي على تخفيض البطالة من خلال خلق فرص ومناصب شغل.
- يعمل الاستثمار الأجنبي على تخفيض الديون الخارجية بحيث أنه كلما تلجأ إلى الاستثمار الأجنبي كوسيلة للتمويل هذا يغنيها عن اللجوء إلى الديون الخارجية التي تمثل عبئا عليها.

آفاق الدراسة:

بالنظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي وباعتباره أهم مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية فإننا سنقترح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل مثل:

- ❖ محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- ❖ آليات استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- ❖ دور سياسات الإصلاح الاقتصادي، السياسي، التشريعي والاجتماعي في تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر.

فهرس الجداول والأشكال

1/ قائمة الجداول:

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات والخدمات المقدمة	22
02	الدول العشرة الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات	39
03	توزيع المشاريع الاستثمارية التي يشترك فيها أجانب (2000-2009)	40
04	عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة في الجزائر (2000-2009)	43
05	تطوز عددالآبار المكتشفة في الجزائر (2005-2009)	43
06	عدد مستعملي الآنترنت في الجزائر (2003-2008)	44
07	بعض النتائج المحققة لشركتي أوراسكوم والوطنية الكويتية في الجزائر(2003-2004	45
08	عدد مناصب الشغل حسب نوع المشاريع في الجزائر (2000-2009)	48
09	توزيع مناصب الشغل حسب نوع النشاط في الجزائر (2000-2009)	49
10	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب الأقاليم المشاركة(2000-2009)	59

2/ قائمة الأشكال:

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	تطور قيمة الاحتياطات الرسمية (2005-2009)	25
02	تطور الإيرادات والإنفاق العام للجزائر (2005-2009)	26
03	تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2009)	27
04	تطور سعر الصرف في الجزائر (2000-2009)	28
05	تطور الصادرات والواردات في الجزائر (2000-2009)	29
06	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد في الجزائر (2000-2009)	38
07	تطور معلات البطالة في الجزائر (2000-2009)	47

المراجـــــــــــــــــــع

الكتب باللغة العربية:

1- محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الحديثة، 2000.

2- ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.

3- عليوشقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999.

الملتقيات:

✓ أ.د/بوهزة محمد، أ/ بن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة "حالة الجزائر"، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 08/07 أفريل 2008، الجزء الأول، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، 2008.

المذكرات:

1- سقاي عبد القادر، بيرادي حنان، أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية وواقعه في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

المجلات:

1- عبد الرحمان تومي، دراسات اقتصادية: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، العدد 08، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

2- وصاف سعيدي، د. قويدري محمد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، العدد 08، سنة 2008.

التقارير:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، صندوق النقد العربي.

2- مناخ الاستثمار في الجزائر 2010، منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الجزائر، 2010.

3- CNI، منشورات المجلس الوطني للاستثمار، 2010.

4- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2009.

5- CNUCED, Etude sectorielle sur les NTIC et l'électronique en Algérie, Genève,2003.

المواقع الالكترونية:

✓ www.wikipédia.org

الفهـــــــ

ـــــــــــرس

العنوان	الصفحة
الشكر	–
الإهداء	–
المقدمة	**01**
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي وحوافزه التشريعية في الجزائر (2000-2009)	**06**
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي .	**08**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي ، خصائصه واهميته .	**08**
المطلب الثاني: الاطار التنظيمي والمؤسسات المتخصصةبالاستثمارالاجنبي وعلاقتهابالتنمية الاقتصادية في الجزائر	**11**
المبحث الثاني: الحوافز التشريعية للاستثمار الاجنبي في الجزائر	**30**
المطلب الأول: الامتيازات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر	**30**
المطلب الثاني: الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر	**33**
الفصل الثاني: الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2009)	**35**
المبحث الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي على الجانب المالي والبشري في الجزائر	**37**
المطلب الأول: تأثيره على الجانب المالي	**37**
المطلب الثاني: تأثيره على الجانب البشري	**42**
المبحث الثاني: معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**51**
المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**51**
المطلب الثاني: آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**56**
الخاتمة	**67**
فهرس الجداول والأشكال	**70**
المراجع	**72**